



الإفصاح عن تحقق المصلحة يجب أن يعلن وقت تحققها بشكل فوري

2 تعزيز الشفافية يستدعي الربط الآلي الشامل لإظهار النسبة فوراً

1 تأثير بعض المساهمين على الأسهم يستوجب مراجعة المهل

3 10 أيام تمنح المستفيد مهلة تمكنه من البيع بعد الإفصاح الأول عن 5 %

6 ما هو ضرر الإفصاح الفوري والربط الآلي الشامل؟

5 5 أيام عمل للإفصاح عن 5 % و 10 أيام عمل ل 0.5 % طويلة جداً

عن النسبة طويلة، ومعروف أن مثل هذه الحصص والنسب لها تأثير نفسي وإيجابي على السهم، حيث تبعت برسائل أن مستثمر استراتيجي يستهدف السهم لأجل طويلة، وبعض الجهات والأطراف اسمها مؤثر على السهم بمجرد الإفصاح عن نسبة 5 %، وبعدها يتم استغلال التفاعل والبيع ثم الإفصاح خلال مهلة 10 أيام عمل للإفصاح عن التغيير الذي طرأ بدءاً من نسبة 0.5 %.

5 مؤخراً شهدت بعض الشركات إفصاحات بدخول مستثمرين بنسبة 5 %، ثم خلال وقت قياسي تراجعت واختفت الإفصاحات نتيجة تغيرات طرأت عليها.

المصادر الاستثمارية في تصريحاتها أكدت أن خطوة الربط الآلي هي استكمال لإجراءات الشفافية، وتمثل حماية للمستثمرين من إمكانية استغلال مهل الإفصاح الطويلة في تحقيق بعض الأهداف كالتأثير على السعر والبيع على الأفراد الذين يتأثرون بتلك البيانات.

الربط الآلي مع السجل بالإفصاح عن تحقق المصلحة، بحيث يعكس الملكية فوراً، ملف جوهري يتطلب دراسة وتقييم وتوجيه بالتنفيذ، حيث سيمثل نقلة نوعية إيجابية تصب في مصلحة تنافسية السوق، علماً أنه وفقاً لمقاييس التطور التكنولوجي يعتبر إجراء مرن وسهل التنفيذ والتطبيق.

المصلحة عن 5 % من رأسمال الشركة المدرجة. أمام ما سبق من أطر تنظيمية تقول المصادر الاستثمارية الآتي:

1 في ظل التطور التقني والتكنولوجي وإمكانية الربط الكامل والشامل بين كل أطراف المنظومة يجب أن يكون الإفصاح فوراً وآلياً متى ما تحققت المصلحة عند 5 % أو طراً عليها تغيير بنسبة 0.5 %.

2 ترى المصادر أن مهلة 5 أيام عمل للإفصاح عن تحقق المصلحة ومهلة 10 أيام عمل للإفصاح عن التغيير بنسبة 0.5 %، تعتبر مهلة كبيرة جداً وطويلة ولا تتناسب مع سرعة وحركة أسواق المال عموماً التي تتأثر بشكل لحظي وبكل المعلومات المحيطة بالشركة مباشرة أو غير مباشرة.

3 كشفت مصادر استثمارية مخضمة بأن طول مهلة الإفصاح بين 5 أيام عمل للإفصاح عن 5 %، و 10 أيام عمل للإفصاح عن 0.5 %، يمثل ثغرة يمكن لبعض الأطراف استغلالها، بحيث يقوم طرف ما بالدخول إلى شركة والإفصاح عن تملكه 5 %، ثم يقوم تالياً بالتسييل والبيع وفي هذه الحالة يكون لديه فرصة 10 أيام عمل للإفصاح عن التغيير الذي حدث.

4 المدة التي تمنح البعض للدخول على السهم والإفصاح

كتب حازم مصطفى:

المذكرة الإيضاحية المرفقة بمقترح القانون رقم 1 لعام 1993 بشأن حماية الأموال العامة، رسخت قاعدة ومنهج يجب أن ينسحب على الكثير من الملفات، وهي أن خطوة التعديل جاءت من منطلق المراجعة المستمرة للنصوص القانونية وتحديثاتها بما يكفل معالجة النواقص والثغرات التي تكشف عنها التطبيقات العملية.

كثير من التجارب العملية تكشف الحاجة لتعديلات أو إضافات لتدارك أي أوجه قصور أو ثغرات، ومن هذه الملفات المستحقة وفقاً لمصادر استثمارية مراقبة ومتابعة هي ملف الإفصاح عن المصلحة.

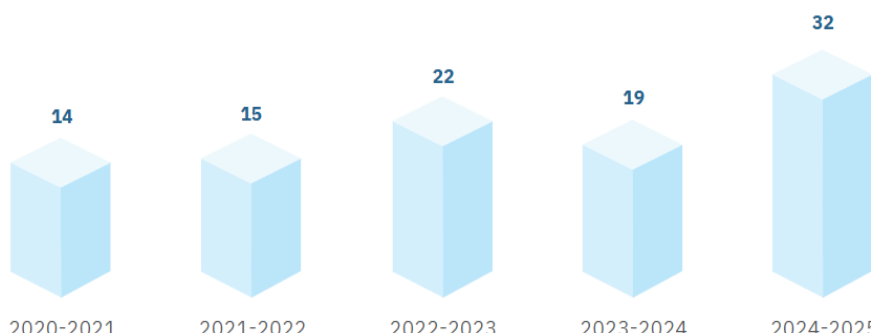
بداية يتوجب الإشارة إلى أن الإفصاح عن المصلحة وفق التنظيم الحالي يتم وفق الآتي نصه:

يجب على الشخص المستفيد الإفصاح إلى كل من الهيئة والبورصة والشركة المدرجة خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل.

كما يجب على المستفيد الإفصاح عند أي تغيير يطرأ على هذه المصلحة يتجاوز 0.5 % من رأسمال الشركة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ التغيير، ويبقى هذا التبليغ واجباً عندما يؤدي التغيير إلى انخفاض

إصدار كتب توجيه للالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص الطبيعيين:

كتب توجيهية



توجيهات للمطلعين للالتزام بالقوانين

بتنظيم الأوراق المالية بنسبة 128.5 % بين 20-2021 و عام 2024-2025

رغم حجم التوعية ارتفعت الكتب الموجهة للمطلعين لتوجيههم إلى الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة

لماذا تتراجع أرباح شركات المناقصات؟

1 شفافية الإعلان عن هوامش الربح تحمي المستثمرين

2 التجربة أثبتت أن بعض أرقام المناقصات وقيمتها خادعة للمستثمر بدليل تراجع الأرباح

3 شركات كشفت عن هامش الربح لمناقصات وعقود كثيرة ولم يترتب على ذلك أي أثر سلبي

4 أرقام العقود والمناقصات المليونية كبيرة ومؤثرة على القرارات الاستثمارية للأفراد

5 شركات العقود والمناقصات فريقين أحدهما يعلن هامش الربح وآخر لا يعلن... لماذا لا يعاد النظر وتقييم التجربة؟

الإفصاح عن هامش الربح يأتي من باب توحيد الإفصاح أيضاً، بحيث تكون كل الشركات سواسية ومتوازية في الشفافية، فطالما تجربة الكشف عن هامش الربح لم تشكل أي ضرر للشركات التي أعلنت طيلة الفترة الماضية فإنه من الجدوى أن يتم تعميم التجربة على الجميع من باب الشفافية ولمزيد من الحماية للمستثمرين، خصوصاً وأن جزء من القرار الاستثماري يأتي استناداً لمناقصة أو عقد أو حجم أعمال أو أصل مدر قيد الخارج، وغيرها من العمليات والأعمال الإيجابية، فهل تتم مراجعة الملف بكل أبعاده؟

الإمعان في الشفافية يعزز الثقة في الشركة ويضعها في مقدمة خيارات المستثمرين، سواء المؤسسين أو الأفراد.

المناقصات والعقود والتخارجات. ثم بعد ذلك تأتي الأرباح متراجعة وأقل من الطموح وعكس حسابات المستثمرين.

في هذا الصدد قالت مصادر استثمارية ومالية أن هناك تشريعات تضمن للشركات عدم الإفصاح عن هامش الربح للمناقصات. لكن في المقابل أثبتت التجربة بعد إفصاحات كثيرة لشركات مختلفة ومتنوعة حصلت على مناقصات وعقود متباينة ومتنوعة وأفصحت عن هامش الربح بكل شفافية، حتى أن هامش ربح أحد العقود تخطى 15%، ولم تكن هناك أي أضرار أو تداعيات سلبية على الشركات التي أفصحت، بدليل استمرارية تلك الشركات بالكشف عن هامش الربح.

ليس مفاجئاً أن تعلن الشركات عن خسائر أو تراجع في الأرباح، لكن المفاجئ هو أن تعلن شركات لديها نشاط تشغيلي واضح، ولديها توسع وانتشار خارجي، وتملك أصول مدرة عالية القيمة، ثم بالرغم من ذلك تتراجع أرباحها أو تعلن عن خسائر.

المفاجئ أكثر أن تتراجع أرباح شركات المناقصات التي تحصل أسبوعياً على مناقصات ضخمة من العيار الثقيل بعشرات بل ومئات الملايين في الداخل والخارج، وبالرغم من ذلك تكون النتائج ضعيفة وأقل من طموح المستثمرين، خصوصاً وأن جزء كبير من القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرون تركز على إفصاحات وإعلانات الشركات خصوصاً

هل فجوات النمو الكبيرة في الأرباح صعوداً وتراجعاً تليق بالشركات القيادية؟

هل تملك الشركات
خطة تقديرية للأرباح
المستهدفة أم
حسب الضربة؟

2

1

هل تطبق مجالس
إدارات شركات الفجوات
الربحية مبدأ محاسبة
الجهاز التنفيذي؟

خيار جيد للمستثمرين المحترفين، وذلك بسبب تأثيراتها السلبية على مكونات المحفظة، خصوصاً عندما تفاجئ السوق بتراجع حاد للأرباح. الشركة التي تعتمد على مشروع واحد أو مصدر إيرادي مؤقت لا تصلح للاستثمار طويل الأجل، بل نهج مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي يشجع ويرسخ المضاربات السريعة. الأمر الآخر هو أن هناك ثغرة ما أو سلبية ما في الإدارة تفرز هذه الفجوات، وهو ما يستوجب معالجتها وليس استمرارية التموج الربحي الحاد. في خضم الملاحظات حذر مصدر استثماري من المبالغة في تقييم القيمة العادلة للاستثمارات العقارية في ثاني مرة للتقييم بغرض إثبات الزيادة في قائمة الدخل لتضخيم الأرباح، لأن النتائج التالية تكشف هذه الممارسات عندما تعجز الشركة التي تمارس هكذا سلوك عن تحقيق أرباح متكافئة أو نامية عن النتائج التي تم تضخيمها. يبقى تساؤل أخير، هل تملك الشركات غير المستقرة ربحياً خطة تقديرية للأرباح المستهدفة، أم تعمل حسب الضربة وتراهن على ظرفية الحدث وليس التخطيط المسبق لاستهداف عائد وهامش ربحي منافس؟

المستثمرون المحترفون أن تعلن شركة عن نمو 40% في ربع، وربع مقارن في العام المقبل بتراجع 45%؟

الفجوات القياسية والاستثنائية صعوداً ونزولاً تعني الكثير من الملاحظات وأهمها ما يلي: أن الشركة ليس لديها استراتيجية هادفة ولا رؤية واضحة ولا مسار محدد يستهدف نسبة نمو موزونة على الأقل تنافس الفائدة أو تضاهيها بالنسبة للمدارس المتحفظة.

تعني الفجوات الاستثنائية التي تعتمد على الضربات أن الجهاز التنفيذي لا يعمل في إطار مشروع، أو لا يخضع للمحاسبة والمسائلة من مجلس الإدارة، لأن الشركات المحترفة تتعامل سنوياً بمستويات النمو المتدرجة.

الفجوات الحادة تعني أن الشركة ليس لديها مشاريع متدرجة، وليس لديها بناء استثماري متنامي، وليس لديها انتشار مدروس ولا تنوع بحيث تضمن لها المتغيرات استقرار وليس فجوة وهوة عميقة ثم صعود قياسي.

تلك النوعية من الشركات ليست أولوية ولا تشكل

مع طي صفحة النتائج الفصلية على مستوى الأسواق المالية في المنطقة لأغلبية الشركات التي تنتهي السنة المالية لموازاتها في 31 ديسمبر من كل عام، منحت الأرقام المزيد من الدروس والعبر التي تستحق التوقف أمامها، خصوصاً وأن دروس الأسواق والاستثمار لا تنتهي ولا تتوقف بدليل سلاسل الأزمات الحاد منها والمتوسط والإقليمي أو العالمي، والتي مع كل أزمة تفرز دروس وعبر مختلفة خصوصاً وأن أسبابها مختلفة أيضاً.

مع إغلاق نتائج النصف الأول كانت هناك مفاجآت متعددة الأوجه، بعضها إيجابي لشركات نمت أرباحها بقوة، وأخرى جاءت في إطار النمو المحكوم التدريجي المتناغم مع استراتيجية ورؤية وأهداف مجلس الإدارة.

فيما كانت المفاجآت السلبية هي التراجعات الحادة والكبيرة في أرباح ونتائج أعمال بعض الشركات التي يفترض أنها مصنفة كأُسهم قيادية وملاذ للأجانب، وأسهم ممتازة تركز على أصول، ولديها رصيد طويل وسجل تاريخي عريق يزيد عن 40 عاماً، لكن نتائجها جاءت وكأنها شركة من الشركات التي تتعامل "بالقطعة" أو حسب الضربة. التساؤل المهم أمام هذه الظاهرة هو، هل يقبل

ثبات واستقرار

معدلات النمو أهم من
الطفرات الاستثنائية
وأفضل من عام رابع
وعام مترجع

5

كيف يمكن

الاحتفاظ بمركز
استثماري عرضة
للتقلبات الحادة
ربحياً؟

4

كيف يبني

المستثمر
طويل
الأجل قراره
الاستثماري؟

3

«أرزان»: ترقب إفصاح شامل واضح عن إدراج ميامي إنترناشيونال

بعد عملية الإدراج التي تمت على أسهم MIAX في بورصة نيويورك، والمعروف أن هناك ملكية لشركة «أرزان» في الشركة، يتربقب المستثمرون إفصاح شامل واضح بالأرقام عن ملكية أرزان والتأثير المالي والجوهري على السهم من تلك العملية. الشركة المتخصصة في تشغيل البورصات، بما في ذلك تداول الخيارات والأسهم والعقود الآجلة، كانت قد قامت الشهر الحالي بطرح عام أولي جمعت فيه 345 مليون دولار عبر بيع 15 مليون سهم تقريباً.



رئيس تنفيذي باع ملكيته بعد صعود السهم لمستويات قياسية تم تسويق الشركة قبل أشهر وأقنع مستثمرين بالاستثمار والتملك

المالي قوي، حيث ارتفعت حقوق الملكية بنسب جيدة وتراجعت المصروفات بمستويات قياسية وزادات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بنسب هي الأعلى في تاريخ الشركة، فضلاً عن نمو الإيرادات من توزيعات أرباح الاستثمارات التابعة والزميلة.

لكن التساؤل هو، ماذا يسمى رئيس مجلس الإدارة مبادرة الرئيس التنفيذي باستغلال مكاسب وارتفاعات السهم والقيام بالبيع؟ في رسالة للمراقبين والمستثمرين تفسيرها متعدد الأوجه، خصوصاً وأن منصب الرئيس التنفيذي مؤثر سواء بقرار الدخول أو الخروج.

دخول مستثمر استراتيجي طويل الأجل لأي شركة يعتبر من المكاسب، حيث يحقق الاستقرار ويعزز الثقة، والتحالفات خطوة للتعاون التشغيلي، فماذا سيكون رد التحالف على عملية البيع التي تمت؟

كشفت مصادر استثمارية مطلعة أن رئيس تنفيذي لإحدى الشركات قام خلال الأشهر الماضية بالتقاء بعض المجاميع المليئة مستهدفاً الشركات التي تبحث عن فرص استثمارية طويلة الأجل بهدف التملك في الشركة، مؤكداً على أن الشركة، محل التسويق، تملك أصول جيدة ومستوياتها الحالية أقل من التقييم العادل، ومستقبلها قادم في ضوء المؤشرات المالية.

وقامت إحدى الشركات المملوكة لإحدى العائلات المليئة مالياً والمشهورة بالاستحوادات بتملك حصة جيدة.

إلا أن الرئيس التنفيذي قام مؤخراً ببيع أسهمه التي يمتلكها في الشركة في مفاجأة كبيرة للحلفاء الجدد الذي تمت دعوتهم.

الجدير ذكره أنه في المقابل كان رئيس مجلس الإدارة للشركة قد أكد على أن الشركة وضعها

صندوق الأسرار:

ذات قيمة مضافة، لا أكبر منك ولا أصغر وايد. مجلس الإدارة لديك بعضهم وراءه مجموعة، استغل تلك العلاقة لمصلحة الشركة.

شركة تاريخية أوقفت كثير من أعمالها وعملياتها الداخلية وتقاريرها الاستثمارية والجدول الفنية وغيرها، كما قلصت مصروفاتها قدر الإمكان، وبالرغم من ذلك لم تحقق أي نتائج تذكر، ولا زالت ترزح منذ 16 عاماً تحت القيمة الاسمية، لا خطة ولا رؤية ولا هدف ولا استثمارات تذكر، هل ستحقق أرباح من تقليص الأنشطة؟ المحفظة شبه الوهمية التي عاشت عليها لسنوات انكشفت ولم تعد تجدي، حتى المجموعة ذاتها التي كانت تتسبب في حركتها باتت في موقف لا تحسد عليه وتحتاج من يدعماها.

نمت الأصول المدارة تحت مظلة شركة الاستثمارات الوطنية في النصف الأول 10 ٪، حيث بلغت 1.2 مليار دينار مقارنة مع 1.08 مليار كما في الفترة المقابلة من 2024.

ممارسات الشركة العالمية غير مفهومة، بعد أن كانت علم وشعاع ساطع في كل بقعة باتت في ”الذيل“، ووضعت نفسها في مواقف ومواضع لا تحسد عليها، وتترك المستثمرين يتربقبون ويتوقعون ”ياخال يابوثنتين“ ... كل التصرفات الإدارية ليست مفهومة للمساهمين، والمستثمرين والمجموعة بالكامل على صعيد الأداء باتت في خبر كان!

كان الله في عون من وقع في المصيدة ... مخضرم يقول ناصحاً، لا تغامر في الاستثمار في شركة لديها خسائر متراكمة تتخطى 50 و 60 ٪ والوضع مستمر نحو الأسوأ، و«على طمام المرحوم» كما هو منذ سنوات.

زيادة رأس المال التي تمت ومعطلة في ودائع أو على طريق السفر للخارج، هناك مهتمون بالشركة وقد لا يسعفكم الوقت.

في موسم ”الرطب“ يسأل المراقبون المضارب ”رطب“ ماذا ستفعل في الكارثة الحالية؟!

في مايو من العام الحالي حصلت شركة جرين فالي، مملوكة بنسبة 76 ٪ لشركة إيكاروس التابعة لشركة مجموعة الصناعات الوطنية، على ترخيص مرموق من الحكومة المصرية لإطلاق خدمات نقل الركاب الكهربائية الذكية على مستوى القاهرة والجيزة.

المجموعة عادت من جديد لخارطة الشبكة العنكبوتية، وفقاً للمدرسة ”اليابانية“ المعقدة التي تجعل المستثمر عاجزاً عن فهم من يملك هذا ولماذا ومن يؤثر على ذلك. شراكة ملكيات متداخلة بين صناديق عالمية X شركات محلية تابعة X زميلة X ذات صلة، المهم أن التدوير داخلي ”دهنا في مكبتنا“ ما في أصول خارجة لأحد والوضع تحت السيطرة، لكن النقل حسب متطلبات المرحلة وعند اللزوم.

شركة استثمار في عرضها الفني تقول سيتم تفعيل عرض القيمة المستهدف للشركة عبر 3 خطوط و25 مبادرة موزعة على أربعة أهداف استراتيجية مع إضافة مبادرة أخرى على طول الطريق حسب الحاجة ... كلام كبير منمق موزون بميزان حساس، أعاد للأذهان تصريحات عنترية قديمة قالت ”ندرس 25 فرصة استحواذ“، ”الله أكبر كبيراً“ (....) والحقيقة كان استحواذ واحد ومستهدف ومحدد.

رئيس تنفيذي غير قادر على استيعاب المنصب، يغوص في المضاربات وكل أسبوع يظهر في كيان ويختفي. لديك حلفاء وعلاقات جيدة وفرصة أمامك أن تكون الشركة كبيرة ونموذجية، لكن بالتركيز على بنائها واقتناص فرص حقيقية

وزير سابق يقود جهاز تنفيذي لشركة حقق أرباح جيدة من بيع أسهمه في الشركة. حق مشروع ووفق الأطر والتعليمات المنظمة والمعمول بها، لكن المساهمون لهم حق أيضاً ويتمنون زيادة التوزيعات وتعزيز أرباح الشركة التي تضاعفت خسائرها في النصف الأول رغم كل الأصول التي تحت مظلة الشركة وتحسن الأسواق عموماً .

أحد المجاميع الاستثمارية تمكنت من شراء حصة استراتيجية على مدار أشهر في شركة عقارية راکدة منذ سنوات ولم توزع أرباح تغني أو تسمن من جوع للمساهمين رغم حجم الأصول والأنشطة العقارية المتنوعة التي تحت مظلتها في الداخل والخارج. لكن الحق ينسب لأهله، دخول التحالف الجديد أوصل سعر السهم إلى مستويات قياسية تاريخية لم تشهدها منذ الأزمة المالية أواخر 2008.

بعض المجاميع والشركات تبحث عن الحلفاء من أصحاب الملاءة، وترحب بالشراكة الاستراتيجية كخيار أفضل من المضاربين قصيري الأجل، فيما أحد القياديين في الشركة عندما تملك مجموعة حليفة حصة تزيد عن 20 ٪ في الكيان بدأ يفتعل المشاكل والخلافات ويقود حملة انقلاب ضد الحلفاء الجدد الأسباب غير واضحة!

حققت شركة الدرة العقارية التابعة لمجموعة الصناعات أرباحاً بقيمة 6 مليون دينار عن فترة النصف الأول، وارتفعت أصول الشركة إلى 336.5 مليون دينار كويتي، وتقدر القيمة الدفترية للشركة بـ 284.3 فلساً.

بلغت نسبة الإشغال في المباني السكنية التابعة لشركة الدرة العقارية التابعة لمجموعة الصناعات الوطنية 90 ٪ بنهاية النصف الأول 2025.

شركة سكومي أويل تولز، تابعة بنسبة 65 ٪ لمجموعة الصناعات الوطنية القابضة وتعمل في خدمات تشغيل آبار النفط وخدمات الحفر العميق في الكويت والمنطقة، وزعت أرباحاً نقدية بنسبة 10 ٪ عن العام الماضي، وتبلغ القيمة الدفترية للسهم 254 فلساً.

صندوق الأسرار

الفساد الداخلي والحوكمة الورقية



من أشد أنواع البلاء هو الفساد الداخلي الذي يقوده أصحاب المناصب القيادية في الشركات والكيانات التجارية الكبرى. إنه أشد إيلاًماً ومرارة وأقسى من طعنات "السكين" في الظلام، أو رصاصات الغدر ..

عندما تؤتمن وتخون من ائتمنك فإنها بكل المقاييس نكسة ونكبة وصدمة ما بعدها صدمة!

المناصب القيادية في الشركات التجارية مسؤولية وأمانة عظيمة وليست فرصة للتربح أو الاستفادة من المعلومات التي تتكشف لصاحب المنصب القيادي من مختلف القنوات. لكن أمام هكذا وقائع فالمسؤولية الكبرى تقع على أصحاب وأرباب الأعمال في انتقاء ليس فقط صاحب الخلق، بل الأعلى خلقاً، فالأخلاق درجات ومراتب، ثم الأكفأ والأكثر خبرة وعلماً، خصوصاً وأن الرادع الأكثر تأثيراً هو الأخلاق، تلك الصفة العظيمة العميقة في معانيها وأبعادها، والقليل من يتصف بها قولاً وفعلًا ونهجاً وعملاً.

الممارسات التي تقع من قيادات تصنف على أنها نماذج ويضرب بها المثل، وتحاضر عن الإنجازات والنجاحات، لكن لها وجه آخر خفي. قد تحتم بعض الظروف والمعطيات والواقع على أصحاب الأعمال إغلاق الملف تجنباً لجرح سمعة الشركة، لذلك يتم الاتفاق على الخروج الآمن تحت ستار السبب المطاطي «لأسباب شخصية»، وغالباً ما تستجد فجأة وتنقلب الأوضاع في لمح البصر.

هناك من حصل على ثقة وليس أهلاً لها، وحصل على صك الدعم من كبار الملاك لكنه استغل تلك الثقة في غير محلها بتصرفات وضيعة دنيئة، وارتضى أن تلوث يده وسمعته مقابل تحقيق مكاسب آنية، متخفيين خلسة في الظلام الدامس، معتقدين أن هذا حق مشروع لهم، متناسيين قول الحق (يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم).

من يعملون عكس مصالح المساهمين ومصالح الملاك لا يستحقون البقاء يوماً واحداً في مناصبهم، فهم يركزون على مصالحهم الخاصة والشخصية، وينتهزون الفرص لهم أولاً فيكونوا أول المبادرين لاقتناص الفرص عالية الجدوى وفقاً لما يحقق لهم مآربهم ويخدم مصالحهم ويعظم مكاسبهم، واضعين مصلحة المساهمين في مؤخرة الأولويات.

بعض الأمراض الإدارية تحتاج تدخلات جراحية فورية واستئصال للجزء الفاسد المعطوب، لأن بقاءه لفترة أطول سيجعله يتمدد إلى باقي السلة، وسيترك من خلفه وحوش ونمور صغيرة جائعة متربصة بالكيان، وهكذا تنتسج رقعة الالتهم والاستحلال للأخضر واليابس.

أم الكوارث عندما يمنحك هذا العضو المتنفذ أو ذاك الآخر الدعم، ويقدم لك التشجيع، ويوفر لك سياج من الحماية والرعاية فتتضاعف درجات الإهمال والفساد والإفساد دون رادع أو وازع أو توقف أو اكتفاء.

أم النكبات أن يكون من يُفترض فيهم ومنهم أنهم السد المنيع والحصن الحصين للكيان، آخر من يعلم، وعندما يعلمون يكون الكيان برمته على شفا جرف هارٍ، فيتحمل آلاف المساهمون معهم وزر إهمالهم ونتاج

الكيانات التي "ذابت" كما يذوب الملح في الماء أو السكر في السائل الحار.

من تناسى المكافآت المليونية على الصفقات الوهمية والورقية التي تم اقتناصها بأرقام فلكية وخيالية مدعومة وممولة بقروض فوائدها قياسية، وكانت نتائجها سقوط حر من أعلى قمة الجبل لكيانات تفرعت بالبروباغاندا، لكن فاز من تلاعب بعتاد الدنيا، ملقياً باللوم على شر الأزمة التي رغم أنه جزء منها وأحد أسبابها لكنه يذر الرماد في العيون.

ليس مقبولاً أن يكون مجلس مكون من 5 أو 7 أعضاء أو 11 عضواً ومقصرين في مراقبة ومساءلة رئيس تنفيذي واحد، أو غير قادرين على اكتشاف ممارساته، فهذا يعني ببساطة أننا أمام حوكمة ورقية وشعارات مطاطية.

تقاعسهم وسوء إدارتهم.

الطامة الأكثر إيلاًماً في بعض الحالات، أن يكون كبيرهم الذي علمهم السحر هو من يأمر بهذه الممارسات، متخفياً وراء دور القيادي الرفيع الذي سلم له الخيط والمخيطة، ليكون المنفذ هو القائد الثاني الذي يحظى بالثقة والدعم مقابل الاستفادة الشخصية وتنفيذ تعليمات "الراعي"، وما كل هذا الملف إلا مخرج لـ "الرئيس" والتضحية بذلك القيادي الثاني، وما أكثر من يقبلون مقابل الفوز بملذات الملايين المهدورة التي ستجد طريقها للشطب والنسيان مثلما طويت عشرات الاختلاسات، وعشرات

○○○○○○○○○○

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

○○○○○○○○○○

بخصوص استثمار «زين» في السودان

استمرار عدم تقييم تأثير التضخم المرتفع على المعلومات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة 29



المتوقع للثلاث سنوات القادمة للسودان في سنة 2016 يقارب 57 % وبالتالي فإن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 خلال سنة 2015 كان من الممكن أن يترتب عليه الدخول ضمن نطاق ارتفاع معدل التضخم والخروج منه في غضون فترة قصيرة.

الأمر الذي تأكد حدوثه عندما تعافي السودان من ارتفاع معدلات التضخم في 2016، غير أنه تم الإعلان عن ارتفاع معدلات التضخم مجدداً في السودان 2018، واستناداً إلى الأمور المذكورة ترى المجموعة أنه لا يوجد أساس محدد ونهائي لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 في هذه المرحلة.

وأوضح مراقب الحسابات أن المجموعة تقوم بمراجعة ذلك الأمر بشكل مستمر.

وأكد مراقب الحسابات أنه باستثناء التأثير المحتمل للأمور المبينة فإنه لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد وجود أي مخالفات خلال فترة النصف الأول من 2025 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

الثلاثة والستة أشهر المنتهين في 30 يونيو 2025 و30 يونيو 2024، والبيانات المرحلية المكثفة المجمعة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترتي الستة أشهر المنتهين في 30 يونيو 2025 و30 يونيو 2024.

لاحظت المجموعة في 2015 أن اقتصاد السودان التي تعمل بها شركات تابعة للمجموعة قد يعاني من ارتفاع معدلات التضخم اعتباراً من مطلع 2015، وذلك استناداً إلى مؤشر المستوى العام للأسعار الذي يوضح أن معدل التضخم التراكمي لثلاث سنوات يتجاوز 100 % في ذلك الوقت، غير أن معيار المحاسبة الدولي رقم 29 الخاص بالتقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع لا يحدد معدلاً مطلقاً لتعريف ارتفاع معدلات لتضخم، كما أنه ينص على أن تحديد توقيت ضرورة إعادة عرض البيانات المالية بموجب هذا المعيار هي مسألة خاضعة للاجتهاد، وإضافة إلى ذلك لاحظت المجموعة أن التقرير القطري الصادر من قبل صندوق النقد الدولي والخاص بالسودان لسنة 2024 يشير إلى أن معدل التضخم التراكمي

ذكر مراقب الحسابات التحفظ التالي نصه ضمن البيانات المالية النصف سنوية لشركة مجموعة «زين»، المنتهية في 30 يونيو الماضي: كما هو مبين في إيضاح 2.3 حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة، “ لدى المجموعة استثمارات في شركات تابعة تقع في جمهورية السودان، والتي تم تحديدها كالاقتصاد ذات تضخم مرتفع وفقاً لخصائص معيار المحاسبة الدولي رقم 29 الخاص بالتقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

لم تقم المجموعة بإجراء تقييم لتأثير التضخم المرتفع على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29.

وفي ظل عدم وجود هذا التقييم كان من غير الممكن لنا تحديد ما إذا كان هناك أية تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بالعناصر المكونة لبيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع كما في 30 يونيو 2025 و31 ديسمبر 2024 و30 يونيو 2024 والبيانات المرحلية المكثفة المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر لفترتي

الخنة: عقود «بيوت» من بداية العام 250 مليون دولار مقارنة مع 120 مليون لعام 2024 بالكامل



وبين بأن المركز المالي للشركة قوي، وليست في حاجة لسيولة أو تمويلات مصرفية لتنفيذ العقود الحالية نظراً لطبيعتها التي لا تحتاج إلى سيولة ضخمة تصل حد الاقتراض، في الوقت ذاته أكد ملاءة الشركة وعلاقاتها المصرفية الجيدة وسجلها الائتماني الممتاز، وكلها عوامل محفزة للبنوك لتقديم التسهيلات التي تحتاجها الشركة عند الطلب. وأكد الخنة على أن الشركة لديها من السيولة والتسهيلات ما يمكنها من النمو وإنفاذ العقود القائمة وأكثر منها.

من الربع الثالث من العام الحالي. وكشف عن أن «بيوت» لديها تنوع في مصادر الدخل قطاعياً، موضحاً أن جزء كبير من العقود مع القطاع النفطي، وهي عقود خدمة متنوعة أيضاً لقطاعات مختلفة بين خدمية ومحاسبية وغيرها. وبين الخنة أنه بالنسبة لعوائد العقود فإنها تتراوح بين هامش 3 % و 5 %، مشيراً إلى أن «بيوت» تعتبر من أوائل الشركات التي تحرص على الإعلان عن هامش الربح.

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لشركة «بيوت القابضة»، عبدالرحمن الخنة، أن حجم العقود التي حصلت عليها الشركة من بداية العام حتى الآن تقدر بنحو من 250 مليون دولار أمريكي، في حين أن عقود الشركة لكامل العام الماضي 2024 بلغت 120 مليون دولار بنمو 108.3 % خلال نصف عام تقريباً. وقال الخنة في مقابلة مع «قناة العربية» أن حجم العقود الجيد والمتنامي سيبداً في الانعكاس على نتائج الشركة اعتباراً

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2025

على الإعلان عن هوامش الربحية بشكل متكرر ومستدام لم يلحق بها أي ضرر، ومستمرة بالكشف عن النسب، حتى لو كانت كبيرة ومرتفعة، ويُلاحظ أن بعضها يتخطى هامش 12 %، ما يؤكد أن الإفصاح عن هوامش الربح والعوائد لا ضرر منها على الشركة، ولها فائدة ومنفعة كبيرة للمساهمين.

مليون، لهما وقع مؤثر على سلوك وقرار المستثمرين، على العكس تماماً ما لو كشفت الشركة عن هامش الربح، فسيكون التفاعل والقرار في إطاره الطبيعي، وبالتالي تكون تلك الخطوة ساهمت في حماية المستثمر من الوقوع تحت تأثير معلومات غير واضحة. الأمر اللافت في ذلك الملف، هو أن الشركات التي تحرص

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ونطرح في استبيان أغسطس 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «الإفصاح عن الأثر المالي للمناقصات»

في الوقت الذي تحرص فيه شركات على الكشف عن نسب وهوامش الربح، وشركات أخرى لا تعلن عن هوامش الربح استناداً إلى الاستثناء الذي يعفيها من الإفصاح الإلزامي عن العائد المتوقع.

ففي ظل وجود نموذجين، أفضلهما بالنسبة للمساهمين هو النموذج الذي تفصح فيه الشركة عن هامش الربح، حيث أن ذلك يعتبر قمة وتاج الشفافية، حيث أن بعض العقود تكون ضخمة مالياً بقيمة كبيرة، وأثرها ضعيف جداً، لكن المستثمر يتأثر بالرقم المعلن. 80 مليون، 100

السؤال

في ظل إفصاح شركات عن الأثر المالي المتوقع من عقود المناقصات، وأخرى لا تعلن استناداً للاستثناء، هل تؤيد إجراء تعديل ليشمل الإفصاح الجميع؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

الإدارة الجزئية

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال

تعتبر الإدارة الجزئية Micromanagement من أساليب الإدارة التي تتميز بالإشراف المفرط والتدخل المستمر في تفاصيل العمل، حيث يقوم المدير بمراقبة كل خطوة والتدخل في المهام الصغيرة، ما يحد من استقلالية الفريق. ويعتبر هذا النوع من الإدارة مناسب في مواضع قيام وتأسيس الأعمال، في حين أنها غير مناسبة بل سيئة بالنسبة للأعمال المستمرة وعند وجود أصحاب الخبرة.



6. توظيف الأشخاص المناسبين، والذي يسهل من عملية الحصول على النتائج. ختاماً، قالت شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال إن الإدارة الجزئية قد تكون ضرورية في سياقات محددة، لكنها غالباً ما تؤثر سلباً على الإنتاجية وروح الفريق، والأفضل هو إيجاد توازن بين الإشراف وتمكين الموظفين. فالإدارة الجيدة تتطلب التواجد العام في محيط العمل، والتدخل وقت الحاجة لذلك.



Nayef A. Bastaki

EXCPR Founder & MD

Consultancy and Business Management Co.

Micromanagement © Reference: 385.8.2025

+965 600-EXCPR (600-39277)

<https://t.me/excprcon/198>

الموظفين مساحة للعمل ومسؤوليات واضحة مع حرية التنفيذ. وتشير بعض الأبحاث إلى أن الرؤساء التنفيذيين الذين يتفوقون في التفويض يحققون إيرادات أعلى بنسبة 33%. من خلال التخلي عن بعض المسؤوليات، يقوم هؤلاء المديرون التنفيذيون بتمكين الموظفين وتعزيز معنوياتهم، مع تحرير وقتهم للتركيز على الأنشطة التي ستحقق أعلى عوائد للشركة.

2. تحديد الأهداف الكبرى، والتركيز على النتائج بدلاً من كيفية الوصول إليها.

3. بناء الثقة، بالاعتماد على قدرات الفريق وتشجيعهم على اتخاذ القرارات.

4. متابعة متوازنة، بتقديم الدعم دون التدخل في كل خطوة.

5. التخلي عن الكمال perfection، وتمكين الموظفين من تجربة أفكارهم واختبار أساليب جديدة في العمل. فالأفضل من الحصول على نتائج لحظية بمقدار 95%، هو الحصول على 80% بشكل دائم.

الإيجابيات

تعتبر الإدارة الجزئية فعالة في بيئات عمل تتطلب دقة عالية، مثل العمليات الطبية، المشاريع الحرجة critical، تدريب موظفين جدد، أو مساعدة موظف ضعيف الأداء.

السلبيات

- انخفاض الروح المعنوية، حيث يشعر الموظفون بانعدام الثقة والتقدير، نتيجة انعدام التفويض
- الحد من الإبداع في العمل
- إهدار الوقت، بسبب التركيز على التفاصيل
- زيادة الضغط على الموظفين
- أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الموظفين
- الطلبات المتكررة من المدير

كيفية تجنب الإدارة الجزئية

1. ممارسة التفويض الفعال، وذلك بمنح



استمر بتحقيق نتائج مالية مميزة على مختلف المستويات

أرباح البنك الأهلي الكويتي - مصر تنمو 35 % إلى 2.6 مليار جنيه مصري خلال النصف الأول 2025



خالد السلاوي:

- **المؤشرات تظهر قدرة البنك على اغتنام الفرص الاستثمارية والتزامنا بتقديم قيمة مضافة للعملاء والمساهمين**

الحالي في عقد الشراكات الإستراتيجية لتقديم عروض حصرية لعملائه، لافتاً إلى إطلاق العديد من الحملات الترويجية والخصومات لمكافأة العملاء عند استخدام بطاقات وحلول البنك المتنوعة في تنفيذ معاملاتهم المالية والمصرفية.

وذكر السلاوي أن البنك حريص أيضاً على دعم الشباب وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم والتمويل اللازم من أجل تنفيذ مشاريعهم بنجاح، منوهاً إلى الاستمرار في تطوير قدرات موظفي البنك من مختلف الإدارات والذين يشكلون ركيزة أساسية لتحقيق النجاح والخطط المنشودة، من خلال العديد من الدورات التدريبية التي تساعدهم على الارتقاء بأدائهم وتعزيز مستويات الإنتاجية والابتكار لديهم وتطوير خدمة العملاء وجذب المزيد منهم إلى عائلة البنك المتنامية باستمرار.

جوائز جديدة

تمكن البنك خلال العام الحالي من حصد جائزتين مرموقتين من مجلة «إنترناشونال بيزنس» العالمية حيث حصل على جائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية للشركات»، وذلك تتويجاً للجهود المبذولة في تقديم حلول مالية مبتكرة ومتكاملة لدعم عملائه من قطاع الشركات. كما تم تكريم السلاوي بجائزة «أفضل رئيس تنفيذي لعام 2025»، تقديرًا لمسيرته المهنية الحافلة وقيادته الاحترافية. ويأتي هذا التكريم ليؤكد الدور الريادي الذي قام به منذ توليه منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك الأهلي الكويتي - مصر.

وتضاف هذه الألقاب إلى مجموعة من الجوائز التي نجح البنك في الحصول عليها في السنوات الأخيرة من قبل المؤسسات المتخصصة في تقييم الأداء، مما يعكس التميز والتفوق في عمليات التقييم التي تتم في مختلف المجالات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.



علي معرفي:

- **النتائج المالية والزيادة الملحوظة في حجم الأصول تعكس قوة مركزنا المالي وأدائنا التشغيلي المتميز مما يؤهلنا لمواصلة مسيرتنا الناجحة**

المنتدب للبنك الأهلي الكويتي - مصر قائلاً «نجح البنك في تحقيق أرباح قبل الضريبة بلغت 3.4 مليار جنيه مصري بنسبة نمو 32 % مقارنة بـ 2.6 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من العام الماضي وذلك بعد استبعاد فروق التقييم، مشيراً بأن هذه النتائج تؤكد قدرة البنك على اغتنام الفرص الاستثمارية، وتبلور التزامه المستمر بتقديم قيمة مضافة للعملاء والمساهمين على حد سواء».

وأضاف السلاوي «على مدار عشر سنوات من التواجد في السوق المصرفي المصري، وبفضل تضافر جهود جميع العاملين بالبنك ودعم فريق الإدارة التنفيذية، تمكنا من تحقيق مسيرة حافلة بالإنجازات على صعيد الإيرادات والربحية. ويعكس هذا الأداء القوي قدرتنا على تقديم خدمات مبتكرة لكافة شرائح العملاء. كما نواصل العمل على تنفيذ خططنا نحو التحول الرقمي مما يساهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين تجربة العملاء عن طريق استخدام البيانات والتقنيات الجديدة لتخصيص الخدمات المصرفية للعملاء والالتزام بأعلى معايير الشفافية والأمان في جميع المعاملات المالية».

انطلاقة جديدة

وأكد السلاوي، أن بداية عقد جديد من مسيرة البنك الأهلي الكويتي - مصر في السوق المصرفي المصري تجسد انطلاقة جديدة نحو آفاق أوسع من النمو والتطوير، وأن البنك يواصل التطلع إلى المستقبل باستراتيجية واضحة ذات رؤية ثاقبة مستنداً إلى سجل قوي من النجاحات. كما يؤمن البنك بدوره المحوري في دعم التنمية المجتمعية من خلال تبني مبادرات تساهم في التمكين الاقتصادي لكافة فئات المجتمع، ودعم جميع القطاعات الحيوية مما يبلور استراتيجية البنك كأحد الكيانات المصرفية الداعمة للاقتصاد والمجتمع المصري.

وأفاد السلاوي أن البنك استمر خلال النصف الأول من العام

أعلن البنك الأهلي الكويتي - مصر عن تحقيق نتائج مالية متميزة خلال النصف الأول من العام 2025، حيث سجل صافي الأرباح 2.6 مليار جنيه مصري للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025 بنسبة نمو 35 % مقارنة بـ 1.9 مليار جنيه مصري عن الفترة ذاتها من العام الماضي وذلك بعد استبعاد فروق التقييم، كما ارتفع صافي الدخل من العائد بنسبة 28 % ليحقق 3.8 مليار جنيه مصري مقارنة بـ 3 مليار جنيه مصري، خلال نفس الفترة من العام الماضي. ونجح البنك خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بتحقيق زيادة في إجمالي الأصول بنسبة قدرها 15 % ليصل إلى 163.4 مليار جنيه مصري مقارنة بنهاية العام السابق والتي سجلت 141.6 مليار جنيه مصري. وشهد إجمالي ودائع العملاء ارتفاعاً بنسبة 16 % ليصل إلى 139.1 مليار جنيه مصري مقابل 119.9 مليار جنيه مصري في 2024، وزادت محفظة القروض بنسبة 20 % لتبلغ 83.4 مليار جنيه مصري مقارنة بـ 69.3 مليار جنيه مصري بنهاية عام 2024. وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.59 % بنهاية يونيو 2025 مقارنة بـ 1.74 % في نهاية ديسمبر 2024.

وفي هذا الصدد قال علي معرفي رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي - مصر «تعكس النتائج المالية التي حققها البنك خلال النصف الأول من عام 2025، وخاصة الزيادة الملحوظة في حجم الأصول، قوة مركزنا المالي وأدائنا التشغيلي المتميز على مستوى جميع قطاعات الأعمال وهو ما يؤهلنا لمواصلة مسيرتنا الناجحة، رغم التحديات الاقتصادية إقليمياً ومحلياً» معرباً عن تقديره للجهود المبذولة من قبل فريق الإدارة التنفيذية والتزامهم بتنفيذ استراتيجية النمو الطموحة للبنك والتي تركز على المرونة والابتكار لضمان التكيف مع متغيرات السوق وديناميكيات المشهد الاقتصادي.

وأضاف معرفي أن البنك الأهلي الكويتي - مصر استمر خلال النصف الأول من 2025 في تعزيز انتشاره من خلال افتتاح فرع جديد في مدينة السادس من أكتوبر، تماشياً مع خطته الطموحة والتي تهدف إلى الانتشار الجغرافي المدروس والتواجد في مواقع متميزة تضمن له زيادة قاعدة العملاء، لافتاً إلى التزام البنك الراسخ بالتميز والابتكار لتعزيز مكانته التنافسية وزيادة حصته السوقية في السوق المصري.

رؤية إستراتيجية

وتابع معرفي «ترتكز رؤيتنا الاستراتيجية الطموحة على تعزيز تواجدها الجغرافي في كافة محافظات مصر، مما يمكننا من اجتذاب شرائح جديدة من العملاء وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة تلبي تطلعاتهم»، مؤكداً أن هذا التوسع يشكل ركيزة أساسية لدعم خطط الدولة نحو الشمول المالي من خلال مشاركة البنك في كافة المبادرات التي يطلقها البنك المركزي المصري، حيث يعد الشمول المالي حجر الزاوية في رؤية مصر 2030 والمحفز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق اقتصاد تنافسي ومتنوع». وذكر معرفي أن البنك الأهلي الكويتي - مصر يستمر بخطة التحول الرقمي، من خلال تقديم تقنيات حديثة داخل فروعه، وتطوير حلوله المصرفية لخدمة العملاء وفق أعلى المستويات التقنية، مما يساهم في زيادة رضاهم وثقتهم به.

وأوضح معرفي في نهاية تصريحه أن البنك الأهلي الكويتي - مصر على استعداد تام لدعم وتمويل المشاريع التنموية، ومساندة الجهود المعنية في جهودها لتحقيق التنمية المنشودة في مختلف القطاعات، ضمن دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة في السوق المصري مثنياً على الدعم الكبير الذي يحصل عليه البنك من قبل البنك المركزي المصري وجميع الجهات الرقابية في جمهورية مصر العربية والتي تساهم في تطوير أدائه وزيادة حضوره لدى مختلف شرائح العملاء في السوق.

قيمة مضافة

من جهته، أوضح خالد السلاوي الرئيس التنفيذي والعضو



زيادة 196% مقارنة بنفس الفترة من العام 2024

«أجيليتي» تحقق 8.7 مليون دينار صافي أرباح عن الربع الثاني من 2025

تتضمن النتائج خسارة غير متكررة وغير نقدية نتيجة إعادة تقييم العمليات غير المستمرة

لمعالجة المواد الحفازة المستهلكة من مصافي شركة البترول الوطنية الكويتية (KNPC) والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC)، مما يسهم في تحقيق أهداف الكويت في مجال الاستدامة وإعادة التدوير الصناعي. أما عمليات المجمعات اللوجستية التابعة لأجيليتي للمخازن العمومية في الكويت، فقد حققت تقدماً ملحوظاً في مراحل بناء “ساوث فيليج”، وهو مركز متكامل للتجارة والخدمات اللوجستية والحرفية، مُصمم لخدمة مدينة صباح الأحمد، الجيل الجديد من المشاريع الحضرية في الكويت، ويُبرز هذا المشروع دور أجيليتي كداعم رئيسي للبنية التحتية الحديثة، دعماً للنمو الوطني.

قطاع الاستثمار - تحديث حول أداء أجيليتي جلوبال: كما في 30 يونيو 2025، كانت شركة أجيليتي للمخازن العمومية لا تزال تمتلك 51 % من أسهم أجيليتي جلوبال، أما بعد توزيع الأرباح العينية الذي تم خلال يوليو، ستكون أجيليتي للمخازن العمومية مالكة لـ 25 % من أجيليتي جلوبال، حيث سيتم إلغاء دمج بيانات اجيليتي جلوبال المالية وتسجيلها كشركة زميلة في بيانات أجيليتي للمخازن العمومية المالية بدءاً من الربع الثالث من عام 2025. وعليه، تم الإبلاغ عن أجيليتي جلوبال في نتائج الربع الثاني بما يتماشى مع المعيار الدولي رقم 5 لإعداد التقارير المالية كما هو مذكور أعلاه.

في الربع الثاني من عام 2025، أعلنت أجيليتي جلوبال عن نمو جيد في الربحية مع استقرار هوامش الربح، مدفوعة بشكل رئيسي من شركة ميزنيز وأجيليتي للمجمعات اللوجستية. كما حققت ترايستار نمواً ثابتاً في الإيرادات وزيادة في العمليات التشغيلية؛ إلا أن بعض التحديات في قطاعها البحري حدّت من نمو أرباحها قبل الفوائد والضرائب.

وقد حققت أجيليتي جلوبال في الربع الثاني من عام 2025، صافي أرباح بقيمة 24 مليون دولار أمريكي، ونمت الأرباح قبل الفوائد والضرائب بنسبة 5 % لتصل إلى 97 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء بنسبة 8 % لتصل إلى 181 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الإيرادات بنسبة 8 % لتصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي. ولا تزال الميزانية العمومية لأجيليتي جلوبال قوية، حيث بلغ إجمالي الأصول 12.7 مليار دولار أمريكي وحقوق المساهمين 5.8 مليار دولار أمريكي.



طارق سلطان

الأداء التشغيلي في الربع الثاني، وتحسن صافي الدخل من العمليات المستمرة على أساس سنوي. وبينما سجلت الشركة خسارة مجمعة ناتجة عن تعديل محاسبي غير متكرر وغير نقدي تماشياً مع متطلبات المعيار الدولي رقم 5 لإعداد التقارير المالية، إلا أنها لا تؤثر على أساسيات الأعمال. ويظل تركيزنا منصباً على تهيئة أجيليتي للمخازن العمومية لتحقيق نمو مستدام، مع التركيز بشكل خاص على الفرص المتاحة في الكويت.”

العمليات المستمرة - تحديث حول أداء الشركات:

في الكويت، تواصل محفظة شركات أجيليتي للمخازن العمومية التزامها بتنفيذ استراتيجيات النمو، مع السعي الحثيث لاغتنام الفرص المتاحة لتعزيز القيمة والعوائد للمساهمين. تواصل شركة جلوبال كليرنجهاوس سيستمز - GCS إعطاء الأولوية للتوسع والكفاءة التشغيلية، مُهيّئة نفسها لاغتنام فرص السوق الجديدة. في الوقت نفسه، حققت شركة المعادن والصناعات التحويلية -MRC إنجازاً هاماً بفوزها بمناقصة تطوير وتشغيل منشأة حديثة لاستخلاص المعادن (MRF)

أعلنت أجيليتي للمخازن العمومية ش.م.ك.ع، الشركة المتخصصة في مجال خدمات سلاسل الإمداد والبنية التحتية والابتكار، عن نتائجها المالية للربع الثاني من العام وهي النتائج الأولى بعد الإعلان عن التحول الاستراتيجي في نهج الشركة.

ملخص للتوجه الاستراتيجي الجديد

في 17 يونيو 2025، وافق مجلس إدارة أجيليتي للمخازن العمومية (ش.م.ك.ع.) على توجهه استراتيجي جديد يتماشى مع رؤية الكويت 2035، ويهدف إلى تسريع تطوير البنية التحتية المحلية، وإعادة تأكيد مهمة الشركة الأصلية التي وُضعت عام 1979 لتطوير خدمات التخزين والخدمات اللوجستية الحيوية في الكويت.

ولتنفيذ هذا التوجه الاستراتيجي، أعلنت أجيليتي للمخازن العمومية أنها ستوجه رأس مالها وعملياتها وقياداتها لدعم الأولويات الاقتصادية الكويتية، من خلال خطة استثمارية تتجاوز قيمتها 100 مليون د.ك. حتى عام 2030 في قطاعات ذات أولوية عالية، وأعلنت الشركة أنها تتخذ عدة خطوات هيكلية استراتيجية في إطار إعادة صياغة هويتها التجارية بما يتوافق مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية، ورعاية المواهب الكويتية. كذلك، وافق مجلس الإدارة وبناءً على التفويض الممنوح في اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقد بتاريخ 22 مايو 2025، على توزيع أرباح عينية تمثل 20.09 % من الأسهم المملوكة لشركة أجيليتي للمخازن العمومية في شركة أجيليتي جلوبال بي إل سي المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وتهدف هذه الخطوة الاستراتيجية إلى منح المساهمين حصة مباشرة في شركة عالية النمو، مع تعزيز التداول الحر لأسهم أجيليتي جلوبال بما يدعم سيولة السهم، وقيّمته السوقية، ومن المتوقع أن تعزز هذه الخطوة حضور سهم أجيليتي جلوبال في السوق، وتدعم إمكانية إدراجها في مؤشرات الأسهم الرئيسية، مما يؤكد التزام مجلس الإدارة بخلق قيمة طويلة الأجل بما يتوافق مع مصالح المساهمين.

النتائج المالية من العمليات المستمرة

وعليه فإن الربع الثاني من عام 2025 هو أول ربع تعلن فيه أجيليتي للمخازن العمومية عن نتائج مالية من العمليات المستمرة، مع تسجيل التأثير غير المتكرر وغير النقدي نتيجة إعادة تقييم أجيليتي جلوبال في البيانات المالية لأجيليتي للمخازن العمومية.

وقد بلغ صافي الدخل من العمليات المستمرة للربع الثاني من عام 2025 مبلغاً وقدره 8.7 مليون د.ك.، وبزيادة 196 % عن نفس الفترة من العام 2024، وبما يعادل 3.48 فلس للسهم. وبلغت الإيرادات 36.1 مليون د.ك.، بينما بلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء 16.2 مليون د.ك.، بزيادة قدرها 36 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

أما للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2025، فقد بلغ صافي الربح من العمليات المستمرة 18 مليون د.ك. وبما يعادل 7.22 فلس للسهم، بزيادة قدرها 45.3 % مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024. كما بلغت الإيرادات 73.9 مليون د.ك.، بينما بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء 32.2 مليون د.ك. بزيادة قدرها 5.3 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. خسارة غير متكررة وغير نقدية ناتجة عن العمليات المتوقفة وفقاً للمعيار الدولي رقم 5 لإعداد التقارير المالية، صُنفت أجيليتي جلوبال بي ال سي في الربع الثاني من العام 2025 «كموجودات مُحْتَظَف بها لغرض التوزيع على المساهمين». ونتيجة لهذا سجلت الشركة خسارة خاصة بمساهمي الشركة الأم، غير نقدية واستثنائية قدرها 292 مليون د.ك.، في بيان الدخل. وتعكس هذه الخسارة التقييم الأولي لأجيليتي جلوبال بما يظهر الفرق بين قيمتها الدفترية وقيمتها السوقية كما في 30 يونيو 2025. وبناءً عليه، حققت الشركة خسارة قدرها 282 مليون د.ك.، أي ما يعادل سالب 113 فلساً للسهم في الربع الثاني من عام 2025.

وتعتبر هذه الخسارة بمثابة تعديل محاسبي نتيجة لتوزيع الأرباح العينية كما هو مذكور أعلاه ولا تعكس القيمة الاقتصادية لشركة أجيليتي جلوبال التي تواصل أدائها القوي.

تعليقاً على نتائج الربع الثاني قال طارق سلطان، نائب رئيس مجلس إدارة أجيليتي للمخازن العمومية: “ لقد استقر

ملخص البيانات المالية:

العمليات المستمرة	الربع الثاني 2025 (مليون د.ك.)	الربع الثاني 2024 (مليون د.ك.)	التغيير (%)	النصف الأول 2025 (مليون د.ك.)	النصف الأول 2024 (مليون د.ك.)	التغيير (%)
الإيرادات	36.1	36.1	0 %	73.8	72.7	1 %
صافي الإيرادات	30.2	27.3	10 %	62.3	59.0	5 %
الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	16.2	12.0	36 %	32.2	30.6	3 %
الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب	14.2	10.0	42 %	28.2	26.7	4 %
صافي الأرباح من العمليات المستمرة	8.7	3.0	196 %	18.0	12.4	50 %
ربحية السهم من العمليات المستمرة	3.48	1.17	197 %	7.22	4.97	45 %
العمليات غير المستمرة						
صافي الربح المعلن	(282.0)	6.0	(4800) %	(270.4)	24.7	(1180) %
ربحية السهم المعلنة	(113.21)	2.41	(4800) %	(108.55)	9.91	(1195) %

الأرقام أعلاه مقربة



يعود أغلبها إلى حصتها من نتائج شركة زميلة

«الوطنية العقارية» تسجل خسارة غير نقدية لمرة واحدة بقيمة (65.3) مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من عام 2025

إجمالي
الأصول:
539 مليون د.ك

الخسائر قبل
احتساب الفوائد والضرائب
والاستهلاك والإطفاء:
(60.6) مليون د.ك

الإيرادات
التشغيلية:
1.6 مليون د.ك

أبرز المؤشرات المالية للشركة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025 (مليون دينار كويتي)						
البيان	الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2024	التغيير (%)	النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	التغيير (%)
الإيرادات	0.8	1.2	-31 %	1.6	2.6	-39 %
صافي الإيرادات	0.5	0.6	-10 %	1.1	1.5	-23 %
الربح (الخسارة) قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	(64.1)	1.2	-5573 %	(60.6)	6.3	-1069 %
صافي الأرباح (الخسائر)	(66.5)	(1.3)	-5143 %	(65.3)	1.6	-4090 %
ربحية السهم (فلس)	(34.63)	(0.70)	-4847 %	(34.01)	0.91	-3837 %

أعلنت الشركة الوطنية العقارية عن نتائجها المالية والتشغيلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025. وقد حققت الشركة صافي خسائر بقيمة 65.3 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 34.01 فلس كويتي لكل سهم، عن النصف الأول من عام 2025، مقارنة بصافي ربح بقيمة 1.6 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 0.91 فلس كويتي لكل سهم، عن النصف الأول من عام 2024.

وقد بلغت الإيرادات التشغيلية للشركة 1.6 مليون دينار كويتي، للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2025. وقد بلغ إجمالي الأصول 539 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025.

وقد سجلت الشركة في الربع الثاني من عام 2025 صافي خسائر قدرها 66.5 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 34.63 فلس كويتي لكل سهم، وإيرادات تشغيلية قدرها 0.8 مليون دينار كويتي.

وفي تعليقه على نتائج الشركة، قال نائب رئيس مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي، فيصل جميل سلطان العيسى: “في 18 يونيو 2025، أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية (أجيليتي) عن توزيع حصص من أسهم شركة أجيليتي جلوبال كأرباح عينية لمساهميها، مما أدى إلى إعادة تقييم استثمار أجيليتي جلوبال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأسفر عن تسجيل أجيليتي لخسارة غير نقدية لمرة واحدة في الربع الثاني من عام 2025.

“وبصفتها أكبر مساهم في أجيليتي، قامت الشركة الوطنية العقارية بالاعتراف بحصتها النسبية من هذا الأثر خلال الفترة. ومن المهم التأكيد على أن هذا التعديل المحاسبي غير النقدي ولمرة واحدة لا يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية لشركة أجيليتي جلوبال التي تواصل تحقيق أداء قوي، كما أنه لا يؤثر على الأسس الراسخة لأعمال الشركة الوطنية العقارية.”

وأضاف: “نحن ملتزمون التزاماً راسخاً بتعزيز أداء أصولنا الأساسية، مع مواصلة السعي وراء فرص النمو في أسواقنا الرئيسية. وبفضل استراتيجيتنا الواضحة ومحفظتنا المتنوعة، فإننا في موقع قوي يتيح لنا تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمساهميننا واغتنام فرص النمو المستقبلية.”

مستجدات المشاريع الرئيسية

ريم مول – أبوظبي: 219 وحدة نشطة وأفاق واعدة
صرّح سلطان قائلًا: “منذ افتتاحه في مايو 2024، أصبح ريم مول بسرعة أحد أبرز وجهات التسوق ونمط الحياة في أبوظبي. ويضم المول حالياً 219 وحدة نشطة، وهو مؤشر إيجابي يعكس نمواً ملحوظاً في جذب الشركات الجديدة وخلق بيئة تجارية مزدهرة تضم علامات تجارية راسخة وانضمام علامات جديدة. هذا النجاح المبكر يبرز جاذبية المول وقدرته على تلبية احتياجات السوق المتغيرة باستمرار.”

وتابع قائلًا: “تشهد أبوظبي نمواً مستمراً في السياحة العائلية، مدعوماً بالوجهات السياحية الرائدة والبنية التحتية الترفيهية المتطورة، إلى جانب جدول فعاليات متنوع على مدار العام. ويعتبر ريم مول في موقع مثالي للاستفادة من هذا النمو، مقدماً مجموعة واسعة من تجارب الترفيه والتسوق والمطاعم، بما في ذلك معالم فريدة مثل سنو أبوظبي، لتلبية احتياجات السكان وزيادة عدد الزوار العائليين من داخل المنطقة وخارجها.”

الشركة الوطنية العقارية هي مستثمر مشارك في مشروع ريم

بالقرب من القاهرة..

وأضاف: “يتمد المشروع على مساحة 3.8 مليون متر مربع ويتم تنفيذه على مراحل لتلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية الفاخرة في المنطقة.”

مجمع جنوب العقبة الاستثماري – الأردن

صرّح سلطان قائلًا: «يواصل مجمع جنوب العقبة الاستثماري في الأردن تحقيق أداء مستقر خلال النصف الأول من عام 2025، مع الحفاظ على معدل إشغال قوي بنسبة 100% للمستودعات، ونسبة إشغال كامل للمباني الصناعية.”

وأضاف سلطان: “رغم التحديات الإقليمية، حافظ المنتزه على أداء متميز، مما يعكس مرونته واستقرار أدائه التشغيلي.”

تعزيز محفظة الشركة من أجل نمو مستدام وطويل الأجل

قال سلطان: «نواصل التركيز على تحسين محفظتنا بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للشركة الوطنية العقارية. يشمل ذلك تعزيز أداء الأصول الرئيسية، التخارج من الاستثمارات غير الاستراتيجية، واستكشاف فرص الاستثمار المحلية والإقليمية الجديدة التي تدعم النمو المستدام وتخلق قيمة طويلة الأجل لمساهميننا.»

تعزيز الاستدامة من أجل غد أقوى

قال سلطان: «تُعد الاستدامة جزءاً أساسياً من طريقة عملنا ونمونا في الشركة الوطنية العقارية. نحن ملتزمون بتطبيق الممارسات المسؤولة عبر أعمالنا، بدءاً من تقليل الأثر البيئي إلى تعزيز الشمول الاجتماعي والحفاظ على الحوكمة الرشيدة. من خلال جهودنا في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، نهدف إلى إحداث فرق ملموس في المجتمعات التي نعمل ضمنها وخلق قيمة طويلة الأجل ومرونة لجميع أصحاب المصالح لدينا.»

تأسست الشركة الوطنية العقارية عام 1973 وهي شركة مدرجة في بورصة الكويت. وتقوم الشركة بالاستثمار وتطوير وإدارة العقارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تُركز الشركة على مزيج من القطاعات تضم عقارات مجمعات التجزئة، والعقارات التجارية والسكنية في المنطقة.



فيصل جميل السلطان

مول على جزيرة الريم في أبو ظبي، والذي تبلغ قيمته 1.3 مليار دولار. يتميز ريم مول بريادته في دمج التسوق عبر الإنترنت وفي المتاجر من خلال الابتكارات الرقمية مثل تطبيق الهاتف المحمول الموحد للتسوق ومواقف السيارات الذكية وغيرها. يضم المول أول فرع لمتجر “بلومينغديلز بيوتي” في العالم، وأول غرف عرض خاصة في سينما فوكس، بالإضافة إلى علامات تجارية رائدة مثل كارفور، نابيكي، إيتالي، زارا، وسيفورا. ويشمل أيضاً متاجر بارزة للأثاث المنزلي مثل «مارينا هوم».

جراند هاييتس – مصر: مجتمع عصري ومتكامل بالقرب من القاهرة

قال سلطان: «يواصل مشروع جراند هاييتس، الذي تطورته شركة كواديكو، إحراز تقدم ثابت في مراحل تطويره. وقد تم تصميم هذه المجتمع المتكامل والمغلق ليخدم لسكانه بيئة معيشية عصرية وآمنة ومستدامة. يجمع المشروع بين المساحات السكنية والتجارية والترفيهية، موفراً أسلوب حياة متوازن في موقع متميز

إقالة أو استقالة مسؤول الالتزام الرقابي... جرس إنذار لا ينبغي تجاهله

بقلم: عماد الحسين

شريك - الرئيس التنفيذي - شركة الحوكمة والالتزام للاستشارات الإدارية والاقتصادية



في بيئة الأعمال الخاضعة للرقابة المشددة، يمثل مسؤول الالتزام الرقابي (Compliance Officer) خط دفاع ضد المخاطر القانونية والتنظيمية وسمعة الشركة. فهو ليس مجرد موظف، بل هو حارس البوابة الذي يمنع مرور المخالفات، ويعمل كحلقة وصل حيوية بين الشركة والجهات الرقابية مثل هيئة أسواق المال، بنك الكويت المركزي، ووحدة تنظيم التأمين. لكن ما الذي يحدث عندما يختفي هذا الحارس فجأة؟ سواء عبر استقالة مفاجئة أو إنهاء خدماته دون مبررات واضحة، ألا يستحق هذا الوضع إضاءة مصابيح الإنذار في مكاتب الجهات الرقابية؟

مغادرتهم للجهة الرقابية كما أن هناك حق الجهة الرقابية في استدعائهم شخصياً لأخذ شهادتهم.

التوصيات التشريعية والرقابية

إدراج مادة صريحة في لوائح الجهات الرقابية، تنص على إلزام الشركات بإخطار الجهة الرقابية فور استقالة أو إنهاء خدمات مسؤول الالتزام، مع بيان الأسباب (بخلاف الإفصاح الشكلي في البورصة) وحق الجهة الرقابية في استدعاء المسؤول المستقيل للاستماع إلى روايته قبل قبول الإخطار.

منح حماية وظيفية خاصة لمسؤولي الالتزام، تمنع إنهاء خدماتهم إلا بعد التحقيق في أسباب الفصل من قبل الجهة الرقابية.

إنشاء آلية تظلم سرية تتيح لمسؤول الالتزام رفع بلاغات مباشرة إلى الجهة الرقابية دون خوف من الانتقام.

خلق ثقافة لدى مجالس الإدارة لفهم دور مسؤول الالتزام كأداة حماية للشركة، وليس كخصم داخلي.

إن استقالة أو إنهاء خدمات مسؤول الالتزام ليست مجرد حركة إدارية في جدول الموارد البشرية؛ بل قد تكون إشارة إنذار حمراء قد تعني أن الشركة على وشك تجاوز خط قانوني أو أخلاقي خطير.

في غياب حماية قانونية وآلية رقابية صارمة، سنبقى معرضين لمواقف يتم فيها إسكات «حارس البوابة» قبل أن يطلق صافرة الإنذار. ونرى بأنه قد حان الوقت للتحرك الاستباقي للجهات الرقابية عند اختفاء صوت مسؤول الالتزام من المشهد بدون مبرر كأن يستقيل دون الحصول على عرض أفضل.

لماذا لا يتم استدعاء مسؤول الالتزام المستقيل؟

السبب يعود غالباً إلى ثلاثة عوامل:

غياب النص القانوني الملزم: الجهات الرقابية لا تمتلك حالياً سلطة صريحة للتحقيق في أسباب مغادرة المسؤول إلا إذا رافقها بلاغ أو شكوى.

الاعتبارات المؤسسية: بعض الجهات تتجنب الدخول في نزاعات داخلية بين الموظفين والإدارة.

الثقافة التنظيمية: في بيئات معينة، يُنظر إلى الاستقالات كـ «شأن إداري داخلي» وليس مؤشراً رقابياً. لكن (برأيي) هذا المنطق لم يعد مقبولاً في ظل تعقيد العمليات المالية وارتفاع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتلاعب بالأسواق وانهيار المؤسسات وعمليات تعارض المصالح.

الحماية القانونية المفقودة

أغلب أنظمة العمل في المنطقة توفر حماية عامة من الفصل التعسفي، لكن لا توجد حماية خاصة لمسؤول الالتزام الرقابي رغم حساسية موقعه. وهذا يخلق مفارقة خطيرة أن القانون يفرض وجوده ويمنحه صلاحيات ولكن لا يحميه إذا مارس صلاحياته بجدية وأغضب الإدارة.

في المقابل، نرى في دول مثل المملكة المتحدة (FCA) والولايات المتحدة (SEC) تشريعات خاصة لحماية موظفي الالتزام والمبلغين عن المخالفات، بما في ذلك عدم جواز فصلهم أو مضايقتهم بسبب قيامهم بواجباتهم الرقابية وإلزام الشركة بالإفصاح عن أسباب

هل هي ثغرة صامتة في أنظمة الرقابة؟

رغم أن القوانين الكويتية (مثل قانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، والتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي ووحدة تنظيم التأمين) تفرض على الشركات تعيين مسؤول التزام معتمد، إلا أن هناك فجوة تنظيمية واضحة فلا يوجد نص يلزم الشركة أو الجهة الرقابية بالتحقيق في الأسباب الحقيقية وراء مغادرة مسؤول الالتزام، سواء بالاستقالة أو الإنهاء وهذا الصمت المؤسسي يفتح الباب أمام احتمالات مقلقة:

إجبار مسؤول الالتزام على مخالفة القوانين أو التغاضي عن مخالفات.

تمرير مخالفات جوهرية بإبعاد الشخص الذي يعترض عليها.

التضييق المتعمد على الاستقلالية المهنية عبر وضع أشخاص غير مؤهلين أو موالين للإدارة فوقه مباشرة، بهدف دفعه إلى الاستقالة.

المؤشر الخطر: متى تصبح الاستقالة رسالة مشفرة؟

في العالم المالي المتقدم، تُعتبر الاستقالة المفاجئة لمسؤول الالتزام حدثاً مادياً Material Event يوجب الإفصاح الفوري والتحقيق وفق المنطق فإذا كان الشخص المسؤول عن حماية الشركة من المخالفات يغادر فجأة، فقد يكون السبب أن شيئاً خطيراً يحدث خلف الكواليس وتجاهل هذا المؤشر يعرض الجهة الرقابية لفقدان فرصة اكتشاف المخالفة في بدايتها.



تحت مظلة PRIME Academy

«بوبيان» يختتم برنامج الصيفي «Tomorrow's Bankers» لـ 108 طالباً وطالبة بالمرحلة الثانوية



العمل المصرفي وفرص النمو فيه.

وثمن الحماد في حديثه الشكر والتقدير الذي أعرب عنه المشاركون لبنك بوبيان لما أناحه لهم من فرصة استثنائية لاكتساب معارف ومهارات جديدة، والاطلاع عن قرب على آليات العمل في بيئة مصرفية متطورة، معتبراً أن مثل هذه المبادرات تترجم بشكل عملي التزام بوبيان بمسؤوليته الاجتماعية تجاه دعم وتمكين الشباب الكويتي.

** PRIME ... حيث يبدأ المستقبل

وأوضح أن البرنامج يأتي في سياق رؤية بوبيان الإستراتيجية الرامية إلى الاستثمار في الكوادر الوطنية منذ مراحلها الدراسية المبكرة. ومع إطلاق PRIME Academy هذا العام - والتي تعد امتداداً وتطويراً لبرامج البنك السابقة المصممة خصيصاً لفئة الشباب - يواصل بوبيان ابتكار برامج تدريبية متخصصة تستهدف بناء جيل مهني مؤهل وقادر على المساهمة الفاعلة في تطوير مستقبل القطاع المصرفي وتعزيز بيئة العمل الوطنية بالخبرات الشابة.

واختتم الحماد مؤكداً أن الأكاديمية ستعمل على تطوير البرنامج وإطلاق المزيد من البرامج والدورات التي تواكب احتياجات الشباب وتلبي تطلعاتهم خلال الفترة المقبلة، بما يعزز من دورها كمحطة تعليمية وتدريبية فاعلة في خدمة جيل المستقبل، مشيداً بالدور الحيوي لفريق التدريب والتطوير وجميع الكوادر الداخلية التي ساهمت بخبراتها المتراكمة في إنجاح هذا البرنامج المتميز.

من جانبهم، أعرب المشاركون في البرنامج عن بالغ شكرهم وامتنانهم لبنك بوبيان على إتاحة هذه الفرصة الفريدة لهم لخوض تجربة تعليمية وعملية متكاملة، مكنتهم من التعرف على طبيعة العمل المصرفي عن قرب واكتساب معارف حديثة في مجالات متعددة مواكبة للتطورات التكنولوجية والمالية، مثل الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات وإدارة الأموال. وأكد المشاركون أن البرنامج أسهم بشكل فعال في تنمية وصقل مهاراتهم الشخصية والمهنية، كما عزز من وعيهم الوظيفي مبكراً، مما سيكون له عظيم الأثر في رسم ملامح مسيرتهم المستقبلية.



عادل الحمّاد:

• حرصنا من خلال
البرنامج على تقديم
تجربة عملية متكاملة
للمشاركين

التي باتت تشكل جوهر العمل المصرفي في عصرنا الحالي، مشيراً إلى أن هذه المحاور تسهم في توسيع مدارك المشاركين وتزويدهم برؤية شاملة حول مستقبل

اختتم بنك بوبيان برنامج الصيفي المميز «To-morrow's Bankers» الذي انعقد على مدار شهر كامل ضمن أنشطة PRIME Academy ، بمشاركة مجموعة من عملائه من طلبة المرحلة الثانوية من عمر 14 إلى 18 عاماً. وجرى تقديم البرنامج على أربع مجموعات تدريبية، بلغ إجمالي المشاركين فيها 108، وسط تفاعل لافت ومشاركة إيجابية عكست حرص المشاركين على الاستفادة من جميع المحاور التدريبية والورش التفاعلية التي أعدت بعناية لتعكس بيئة العمل المصرفي الحديثة ومتطلبات العصر الرقمي.

وفي هذا السياق، أعرب مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك بوبيان، عادل الحماد، عن اعتزازه بالتزام وجدية المشاركين طوال مدة البرنامج، مؤكداً أن الأداء المتميز الذي أظهره الشباب يعكس ما يمتلكه الجيل الجديد من طاقات وقدرات واعدة قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال عموماً، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص.

وقال الحماد: «حرصنا من خلال البرنامج على تقديم تجربة عملية متكاملة للمشاركين، تمنحهم فرصة فريدة للتعرف عن قرب على مختلف جوانب العمل المصرفي، بما يتضمنه من تحديات وفرص، إلى جانب صقل مهاراتهم الشخصية والقيادية. وقد أظهر المشاركون خلال الأسابيع الماضية ومنذ بداية البرنامج مستوى عالٍ من التفاعل والإقبال على الاستفادة والتعلم، مما يجعلنا أكثر تفاؤلاً بجيل يمتلك الوعي والإصرار على بناء مستقبله بثقة واقتدار.»

وأضاف أن البرنامج لم يقتصر فقط على الجانب الأكاديمي النظري، بل اعتمد على الجمع بين التعليم والتطبيق العملي من خلال الزيارات الميدانية والأنشطة التفاعلية التي أقيمت داخل إدارات البنك المختلفة، وهو ما منح المشاركين صورة واقعية عن متطلبات العمل في القطاع المصرفي الحديث، وأتاح لهم فرصة تطبيق المهارات التي اكتسبوها في بيئة تعليمية حقيقية. وأكد أن المشاركين تمكّنوا من التعرف على مجموعة واسعة من الموضوعات الحيوية المرتبطة بالتطورات التكنولوجية في القطاع المالي، ومن بينها الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات وإدارة الأموال ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الرقمية

تقرير
الاقتصادي الأسبوعي

قرار أوبك+ لا يحكمه منطق اقتصادي والأكثر تضرراً هم الأعلى اعتماداً على النفط

أهم أهداف
سياسة الإدارة الأمريكية
الاقتصادية هو الضغط
على أسعار النفط
للأدنى

مطلوب جهد
حقيقي تدريجي
لتنويع مصادر
الدخل بعيداً عن
البتترول

ارتفاع سيولة
السوق العقاري
إلى 2,298 مليار
دينار بنمو
22,1%

ومع توافقه مع روسيا في بداية حكمه، ومع إعفاء النفط ومشتقاته من الرسوم الجمركية الأمريكية، ولأن مناكفة الرئيس ترمب باتت مكلفة، أصبحت استعادة الفاقد قرار يميل غرضه إلى خفض الأسعار. ولا نعتقد أن تحول موقفه من روسيا وإعلانه معاقبة كل من يستورد نفطها سوف يؤثر على قرار أوبك+ المعلن بزيادة إنتاجها بنحو 2.2 مليون برميل يومياً بحلول شهر سبتمبر القادم، ولكنه سوف يناقض استراتيجية الرئيس الأمريكي بالضغط على أسعار النفط إلى الأدنى، وقد يتسبب في رفعها رغم

الاقتصاد العالمي، أو أوضاع سوق النفط، بين حققتي الخفض والزيادة، لا يبدو لنا أن اختلافاً جوهرياً في وضعهما كان مبرراً للقرارين المتعاكسين، الخفض والزيادة، ما يعني أن القراءة السياسية للعالم أو داخل المنظومة ربما كان لها التأثير الغالب على قرار الزيادة.

على مستوى العالم، حدث تغير جوهري في سياسة الإدارة الأمريكية الاقتصادية مع استلام الرئيس الأمريكي ترمب، وأصبح أحد أهم أهدافه الرئيسية هو الضغط على أسعار النفط إلى الأدنى،

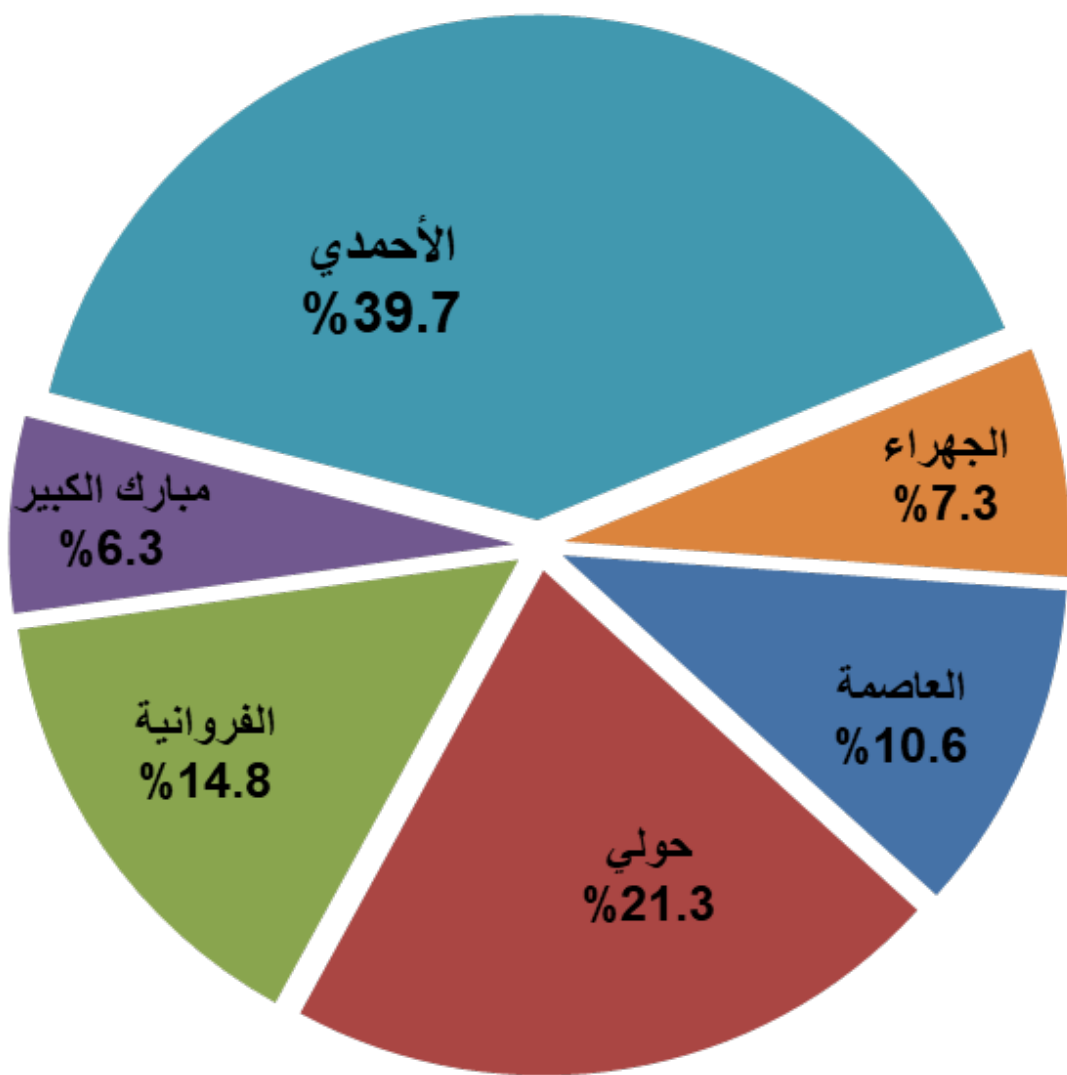
سوق النفط وأوبك+

جاء في تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أنه سبق لمنظومة أوبك+ أن خفضت إنتاجها طوعياً بنحو 1.5 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2022، ثم خفضته بنحو 1.3 مليون برميل يومياً في مايو 2023، ثم كان التخفيض الأخير بنحو 2.4 مليون برميل يومياً الذي جاء مع بداية يناير 2024، وتنوي استعادة 2.2 مليون برميل يومياً بدءاً من شهر مايو وحتى شهر سبتمبر القادم. وقراءة في أوضاع



ارتفاع سيولة العقار في يوليو 25.2% بقيمة 442.7 مليون دينار كويتي

توزيع الصفقات العقارية على محافظات الكويت - يوليو 2025



زيادة الإنتاج ما لم يتصالح مع روسيا. أما على نطاق دول أوبك+، فالمؤكد أن هناك ضيقاً مع عدم التزام كامل لدى بعض أعضاء المنظومة ناتج عن استمرار خسارتهم من فقدان حصة من الإنتاج مضافاً إلى خسارة في مستوى الأسعار لمعظم فترات حقبة الخفض، ما يعني أن خفض الإنتاج لم يعوض بارتفاع الأسعار، لذلك كان قرار زيادة الإنتاج بالنسبة لهم مكسب.

وما بين قرار الخفض والزيادة، خسرت الكويت 135 ألف برميل يومياً من حصة إنتاجها بدءاً من قرار التخفيض الأول في نوفمبر 2022، ثم خسرت نحو 128 ألف برميل يومياً بدءاً من قرار التخفيض الثاني، وخسرت نحو 135 ألف برميل يومياً مع قرار التخفيض الثالث، ليبلغ مجموع خسارتها نحو 398 ألف برميل يومياً، أو نحو 14.2% من حصتها الإنتاجية، وسوف تستعيد الكويت 135 ألف برميل يومياً من تلك الحصة وفقاً لقرار أوبك+ الحالي، أي نحو 33.9% مما فقدته. وخلال تلك السنوات، انخفض معدل سعر برميل النفط الكويتي من نحو 101.2 دولار أمريكي في عام 2022، إلى نحو 84.4 دولار أمريكي لعام 2023 ومن ثم إلى نحو 80.7 دولار أمريكي لعام 2024، وبلغ نحو 72.6 دولار أمريكي في الشهور السبعة الأولى من العام الجاري.

في خلاصة، لا تملك الإدارة العامة في الكويت التأثير في قرار إنتاج أو قرار تسعير النفط، والواقع أنه حتى قرار أوبك+ لا يحكمه منطق اقتصادي، ولكن، لمعظم دول أوبك+، الضرر من خسارة حصة إنتاج ومستوى أسعار أهون، لأنها أقل اعتماداً على النفط، وبالتالي تأثراً بمتغيرات سوق النفط. بينما الواقع هو أن الكويت هي الأعلى إيماناً على النفط والأعلى تأثراً بمتغيراته، ولم تبذل، لمعظم تاريخها، جهداً حقيقياً وإن تدريجياً لتنويع مصادر دخلها بعيداً عنه.

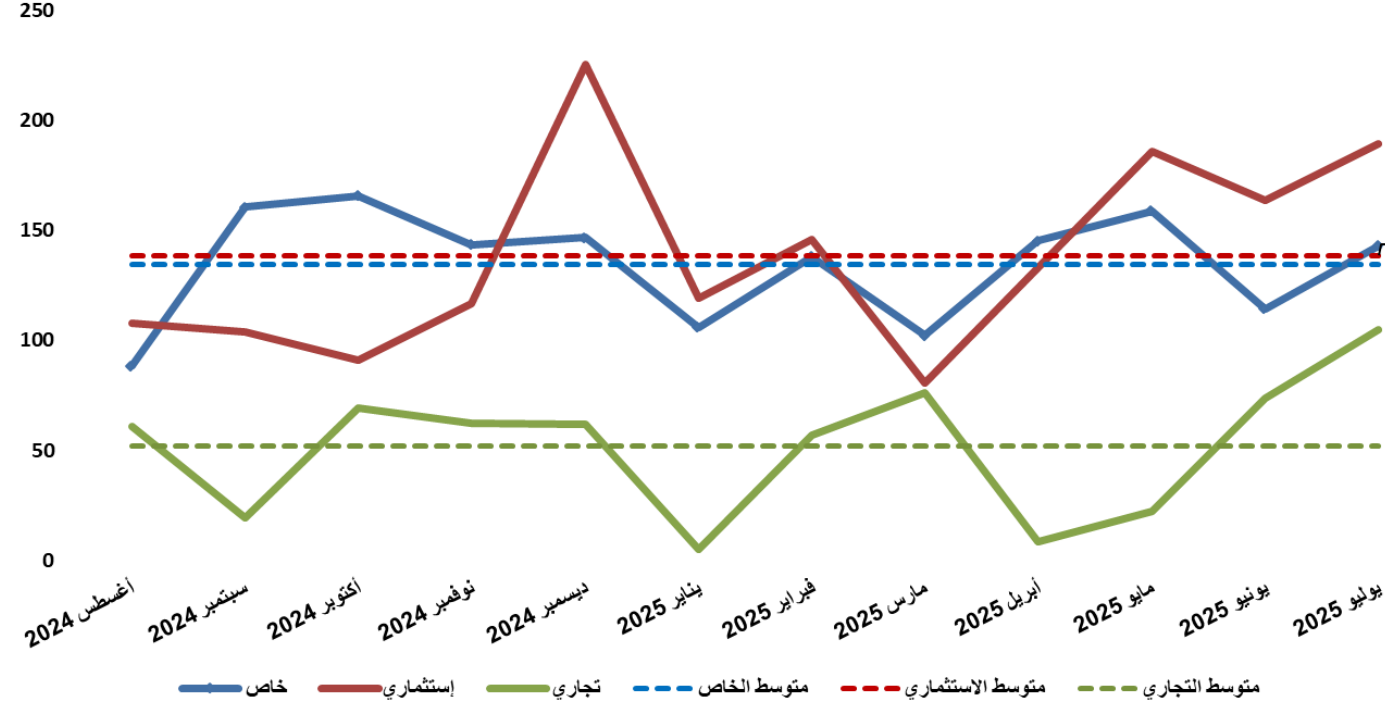
سوق العقار المحلي - يوليو 2025

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في يوليو 2025 مقارنة بسيولة يونيو 2025، حيث بلغت جملة قيمة التداولات لشهر يوليو نحو 442.7 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 25.2% عن مستوى سيولة شهر يونيو البالغة نحو 353.6 مليون دينار كويتي، وكذلك أعلى بما نسبته 43.2% مقارنة مع سيولة يوليو 2024 عندما بلغت آنذاك نحو 309.2 مليون دينار كويتي.

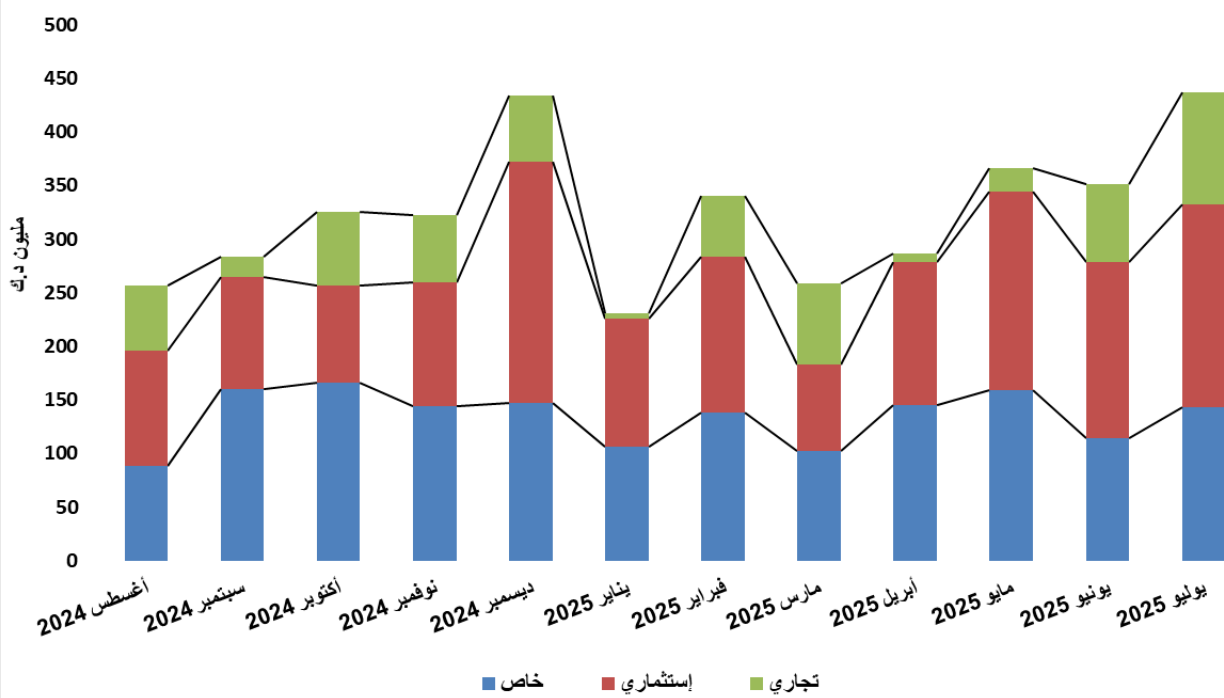
وبلغ عدد الصفقات في شهر يوليو 574 صفقة، ضمنها حصدت محافظة الأحمدية أعلى عدد بـ 228 صفقة وممثلة بنحو 39.7% من الإجمالي، تلتها محافظة حولي بـ 122 صفقة ومثلت نحو 21.3%، في حين حظيت محافظة مبارك الكبير على أدنى عدد من الصفقات بـ 36 صفقة وممثلة بنحو 6.3%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 142.9 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 25.0% مقارنة مع يونيو عندما بلغت نحو 114.3 مليون دينار كويتي. وانخفضت بشكل طفيف نسبة مساهمتها إلى نحو 32.28% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 32.33% في يونيو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 134.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يوليو أعلى بنسبة 6.4% مقارنة بالمعدل. وبلغ عدد الصفقات لهذا النشاط 377 صفقة مقارنة بـ 289 صفقة، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط نحو 379 ألف دينار

قيمة الصفقات العقارية الشهرية ومتوسط التداول لها



قيمة الصفقات العقارية خلال آخر 12 شهراً



15.5% مقارنة مع يونيو حين بلغت نحو 163.8 مليون دينار كويتي. وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 42.7% مقارنة بما نسبته 46.3% في يونيو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة

كويتي مقارنة بنحو 396 ألف دينار كويتي في يونيو، أي بانخفاض بحدود 4.2%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 189.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو



المؤسسات والشركات أكبر المتعاملين في البورصة بنسبة 63.3 %

مشتريات المؤسسات والشركات بلغت 9.615 مليار دينار كويتي

36.771 مليون دينار كويتي. وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 0.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (0.7 % للفترة ذاتها 2024) و0.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (0.7 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 75.668 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 72.257 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 3.411 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 13.346 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 87.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (82.8 % للفترة ذاتها 2024)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 12.817 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 84.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (82.4 % للفترة ذاتها 2024)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 528.886 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 14.2 % (15.8 % للفترة ذاتها 2024) واشتروا ما قيمته 2.154 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 1.602 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 10.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (14.7 % للفترة ذاتها 2024)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 551.523 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 1.6 % (2.4 % للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 243.380 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشتراة نحو 1.5 % (1.8 % للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 220.743 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 22.637 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 86.1 % للكويتيين، 12.4 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.5 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 82.6 % للكويتيين، 15.3 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.1 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 9.7 % ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية يوليو 2025، مقارنة بارتفاع بنسبة 9.5 % ما بين نهاية ديسمبر 2023 ونهاية يوليو 2024. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يوليو 2025 نحو 24,717 حساباً أي ما نسبته 5.4 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 22,429 حساباً في نهاية يونيو 2025 أي ما نسبته 5.1 % من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنسبة 10.2 %.

الأفراد ثاني أكبر المساهمين في سيولة البورصة بنسبة 36.7 % ومشترياتهم بلغت 5.3 مليار

المُشتراة (59.5 % للفترة ذاتها 2024) و61.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (58.6 % للفترة ذاتها 2024). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 9.615 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 9.308 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيدون شراءً وبنحو 306.638 مليون دينار كويتي. وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 36.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (37.0 % للفترة ذاتها 2024) و35.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (36.2 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 5.579 مليار دينار كويتي، بينما اشترى أسهماً بقيمة 5.313 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 266.456 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (3.7 % للفترة ذاتها 2024) و1.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (3.6 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 227.830 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 191.059 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو

تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 138.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يوليو أعلى بما نسبته 36.7 % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقات هذا النشاط في يوليو 177 صفقة مقارنة بـ 104 صفقة في يونيو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 32.1 %.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 105 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 42.8 % مقارنة مع يونيو حين بلغت نحو 73.5 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبة مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 23.7 % مقارنة بما نسبته 20.8 % في يونيو. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 51.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يوليو أعلى بنحو 103.0 % عن معدل آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 18 صفقة مقارنة بـ 11 صفقة لشهر يونيو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يوليو نحو 5.8 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يونيو والبالغ نحو 6.7 مليون دينار كويتي، أي بتراجع بحدود 12.7 %.

كما تمت صفقتين لنشاط المخازن بقيمة 5.60 مليون دينار كويتي مقارنة بصفقة واحدة بقيمة 1.98 مليون دينار كويتي في يونيو 2025، أي بارتفاع بنسبة 182.8 %.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يوليو بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يوليو 2024) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 309.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 442.7 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 43.2 % كما أسلفنا. حيث شمل الارتفاع سيولة نشاط المخازن بنسبة 119.6 %، سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 79.2 %، سيولة النشاط التجاري بنسبة 59.1 % وسيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 5.8 %.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى نهاية يوليو الفائت، أي الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري بمثيلتها من عام 2024، نلاحظ ارتفاعاً في إجمالي سيولة السوق العقاري من نحو 1.882 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.298 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 22.1 %. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (5 أشهر) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق نحو 3.939 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما نسبته 12.2 % عن مستوى تداولات العام السابق البالغة نحو 3.512 مليار دينار كويتي.

خصائص التداول في بورصة الكويت – يوليو 2025
أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 01/01/2025 إلى 31/07/2025»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 63.3 % من إجمالي قيمة الأسهم

ارتفاع الإيرادات التشغيلية في «البنك الدولي» أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات



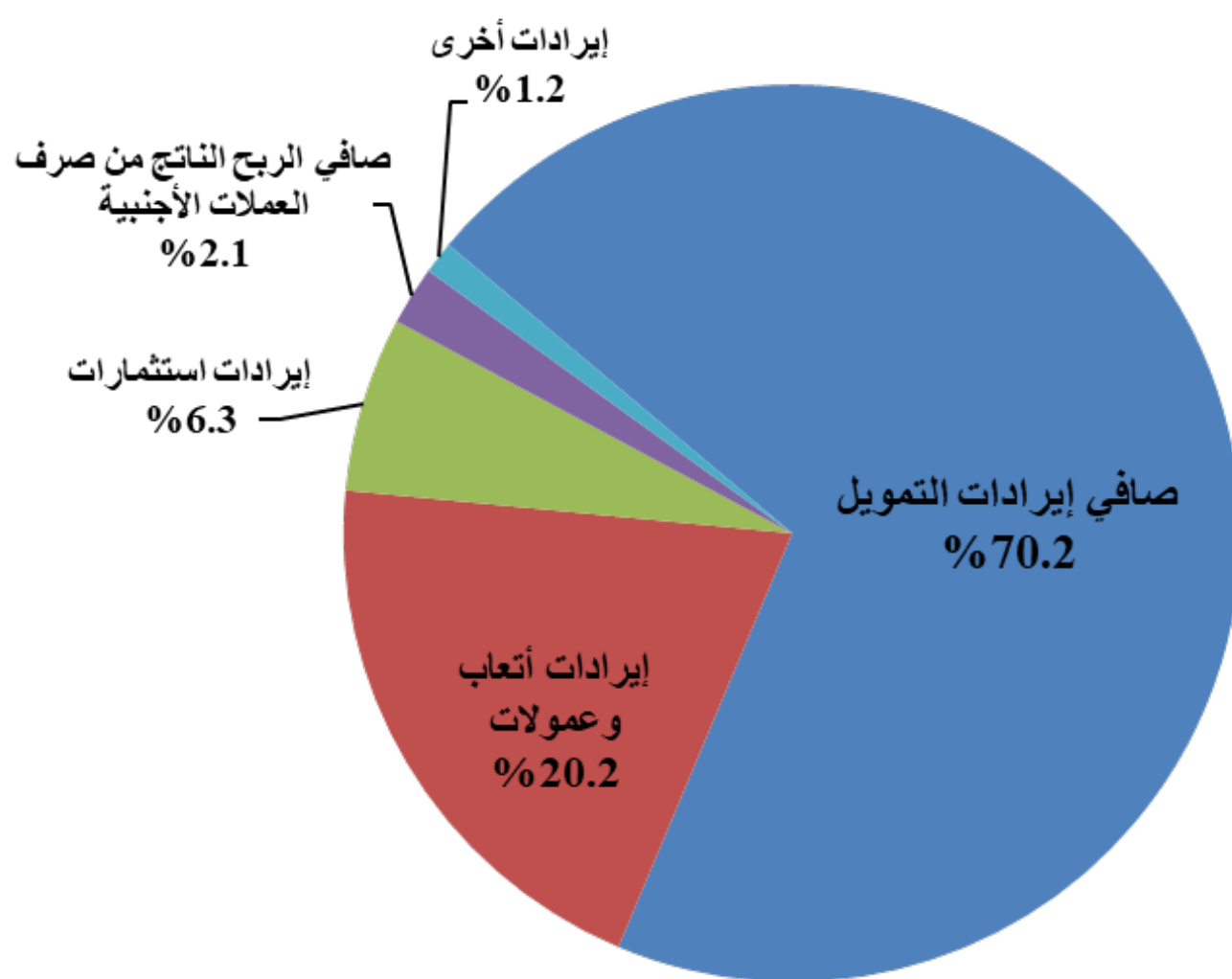
نتائج بنك الكويت الدولي – النصف الأول 2025

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 15 مليون دينار كويتي ونسبته 23.2 %، مقارنة بنحو 12.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2024. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، ومسانداً له انخفاض جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 4.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 10.4 %، ليصل إلى نحو 46.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 41.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 1.5 مليون دينار كويتي أي بنسبة 4.8 %، ليبلغ نحو 32.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 31 مليون دينار كويتي. كما ارتفع أيضاً، بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 20.0 %، ليصل إلى 9.3 مليون دينار كويتي مقابل نحو 7.8 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 3.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 15.1 %، وصولاً إلى نحو 27.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 24.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 59.9 % بعد أن كانت نحو 57.5 %. وانخفضت

إجمالي الإيرادات التشغيلية - النصف الأول 2025



الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 270.6 مليون دينار كويتي ونسبته 6.9 %، ليصل إلى نحو 4.194 مليار دينار كويتي مقابل نحو 3.923 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024، في حين ارتفع بنحو 698 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 20.0 % عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2024 حين بلغ نحو 3.496

جملة المخصصات بنحو 2.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 43.8 - %، لتبلغ نحو 2.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.1 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 32.4 % بعد أن بلغ نحو 29.0 % خلال الفترة المماثلة من عام 2024. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي

البيان	2025/06/30	2024/06/30	التغير		
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	4193657	3495673	697984	20.0%	↑
مجموع المطلوبات	3737110	3063467	673643	22.0%	↑
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	357675	336329	21346	6.3%	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	46287	41921	4366	10.4%	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	27740	24096	3644	15.1%	↑
المخصصات	2864	5094	-2230	-43.8%	↓
الضرائب	704	570	134	23.5%	↑
صافي الربح	14979	12161	2818	23.2%	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%0.74	%0.68			↑
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%8.4	%7.2			↑
**العائد على معدل رأس المال	%17.2	%14.5			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	7.11	5.70	1.41	24.7%	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	277	178	99	55.6%	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (/)	19.5	15.6			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (/)	1.4	0.9			

✳️ المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2025 على أساس سنوي.

✳️✳️ تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية يونيو 2025.

5.70 فلس للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 19.5 ضعف مقابل نحو 15.6 ضعف، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 24.7 % وارتفاع أعلى لسعر السهم وبنسبة 55.6 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 مرة مقابل 0.9 مرة.

البنك (ROE) إلى نحو 8.4 % مقارنة بنحو 7.2 % . وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 17.2 % مقارنة بنحو 14.5 % . وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.74 % مقارنة مع نحو 0.68 % . وكذلك ارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 7.11 فلس مقابل نحو

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثاني والثلاثون	الأسبوع الحادي والثلاثون	التغير
	14/08/2025	08/07 2025/	%
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	743.9	737.9	0.8 %
مؤشر السوق العام	8697.4	8597.0	1.2 %
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	467885167	374891142	
المعدل اليومي (د.ك)	93577033	74978228	24.8 %
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	2197074107	1633945590	
المعدل اليومي (أسهم)	439414821	326789118	34.5 %
عدد الصفقات	129426	120691	
معدل اليومي لعدد الصفقات	25885	24138	7.2 %

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي الشركات
بنك وربة	42199906	9.0 %
بيت التمويل الكويتي	41081874	8.8 %
شركة الاستشارات المالية الدولية	19230659	4.1 %
بنك الكويت الدولي	17660878	3.8 %
مجموعة أزران المالية للتمويل والاستثمار	17160466	3.7 %
الإجمالي	137333783	29.4 %
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي القطاعات
دينار كويتي	146448586	31.3 %
قطاع الخدمات المالية	132431608	28.3 %
قطاع البنوك	83002607	17.7 %
قطاع العقار	41548652	8.9 %
قطاع الصناعة	28378399	6.1 %

	الأسبوع الثاني والثلاثون	الأسبوع الحادي والثلاثون
	14/08/2025	07/08/2025
عدد شركات إرتفعت اسعارها (شركة)	13	8
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	15	16
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	1	5
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 743.9 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 6.0 نقطة ونسبته 0.8 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 107.7 نقطة أي ما يعادل 16.9 % عن إقفال نهاية عام 2024.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		5202/80/14	5202/80/70	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	945.8	930.4	1.7	756.6	25.0
2	بنك الخليج	345.7	334.9	3.2	306.7	12.7
3	البنك التجاري الكويتي	632.3	614.2	2.9	665.7	(5.0)
4	البنك الأهلي الكويتي	247.3	249.8	(1.0)	206.9	19.5
5	بنك الكويت الدولي	349.9	337.2	3.8	232.0	50.8
6	بنك برقان	416.8	418.5	(0.4)	261.4	59.4
7	بيت التمويل الكويتي	4,363.6	4,380.5	(0.4)	3,727.9	17.1
	قطاع البنوك	952.4	943.4	1.0	791.4	20.3
8	شركة التسهيلات التجارية	171.8	172.5	(0.4)	176.1	(2.4)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,649.0	1,523.0	8.3	1,283.6	28.5
10	شركة الاستثمارات الوطنية	320.9	314.6	2.0	319.6	0.4
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	310.6	302.3	2.7	328.6	(5.5)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	97.1	97.7	(0.6)	99.1	(2.0)
	قطاع الاستثمار	324.7	312.8	3.8	302.2	7.4
31	شركة الكويت للتأمين	122.4	118.4	3.4	130.1	(5.9)
14	مجموعة الخليج للتأمين	791.3	832.1	(4.9)	980.4	(19.3)
15	الشركة الأهلية للتأمين	374.4	377.1	(0.7)	370.5	1.1
16	شركة وربة للتأمين	224.5	229.5	(2.2)	206.8	8.6
	قطاع التأمين	306.4	312.5	(2.0)	340.7	(10.1)
71	شركة عقارات الكويت	809.6	776.8	4.2	528.5	53.2
18	شركة العقارات المتحدة	417.5	424.9	(1.7)	280.0	49.1
19	الشركة الوطنية العقارية	342.4	351.3	(2.5)	300.7	13.9
20	شركة الصاحية العقارية	1,874.4	1,902.4	(1.5)	1,776.2	5.5
	القطاع العقاري	468.2	464.8	0.7	354.6	32.0
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	387.9	389.5	(0.4)	374.0	3.7
22	شركة أسمنت الكويت	530.6	527.6	0.6	342.2	55.1
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	839.3	835.3	0.5	719.4	16.7
	القطاع الصناعي	394.4	394.0	0.1	342.2	15.3
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	706.2	710.6	(0.6)	728.2	(3.0)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,106.3	1,098.5	0.7	1,924.4	(42.5)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	918.9	925.1	(0.7)	725.3	26.7
27	شركة سنرجي القابضة	79.9	82.6	(3.3)	58.5	36.6
	قطاع الخدمات	806.4	809.2	(0.3)	839.7	(4.0)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	98.3	98.3	0.0	89.2	10.2
	قطاع الأغذية	438.6	438.6	0.0	436.4	0.5
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	971.2	860.9	12.8	622.5	56.0
	الشركات غير الكويتية	195.1	189.5	3.0	177.4	10.0
	مؤشر الشال	743.9	737.9	0.8	636.2	16.9

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

الأولى بالمنطقة في تطبيقه لتحسين كفاءة عمليات الصيانة الميدانية لشبكاتها

«زين» تعزز مكانتها كقوة دافعة للابتكار الرقمي بإطلاق المُساعد الرقمي لمهندسي المواقع اللاسلكية



التشغيلية سيُحدث نقلة نوعية في جودة الخدمات التي نُقدّمها، وسيُعزز من جاهزية شبكتنا لدعم رؤية الكويت في أن تكون مركزاً إقليمياً للاقتصاد الرقمي، وسنواصل استكشاف المزيد من الحلول الذكية بالتعاون مع شركائنا لبناء منظومة اتصالات متطورة تلبي احتياجات المُستقبل.

ويُبرز هذا الإطلاق مكانة زين كرائد إقليمي في اعتماد أحدث الابتكارات التقنية لدعم استدامة وكفاءة عمليات التشغيل والصيانة، وضمان استمرارية الخدمات الرقمية بجودة عالية، بما يتماشى مع استراتيجيتها نحو تقديم أفضل تجربة ممكنة لعملائها من الأفراد والشركات والقطاع الحكومي.

كما يُعزز هذا المشروع موقع زين في مُقدمة مُزوّدي الاتصالات التي تستثمر في بناء شبكات ذكية وقادرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا، مُستفيدةً من قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتطوير حلول مُبتكرة تدعم التشغيل الاستباقي وتحسّن زمن الاستجابة للأعطال، ويُمثّل ذلك ركيزة أساسية في مساعي الشركة لتحقيق الكفاءة التشغيلية القصوى، مع ضمان استدامة جودة الخدمة.

ويمتد أثر هذا الابتكار إلى ما هو أبعد من مُجرّد تحسين الأداء الفني، إذ يساهم في إرساء معايير جديدة للصيانة الذكية، ويفتح الباب أمام تطوير المزيد من التطبيقات الذكية في مختلف مجالات الشبكة.

وبذلك، تُواصل زين ترجمة رؤيتها في أن تكون قوّة دافعة للتحوّل الرقمي في الكويت والمنطقة، من خلال الاستثمار المُستمر في التقنيات المُتقدمة وبناء شراكات استراتيجية تُعزز مكانتها كمزوّد رائد للحلول الرقمية المُستقبلية.

«استناداً على نتائج اختبارات Ookla® Speedtest عن الربعين الثالث والرابع من عام 2024.



دعيج العود:

• «دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشغيل والصيانة خطوة محورية نحو بناء شبكات أكثر ذكاءً وكفاءةً واعتمادية»

أعلنت زين الكويت عن إطلاق المُساعد الرقمي لمهندسي المواقع اللاسلكية لشبكاتها، لتصبح بذلك الأولى في المنطقة التي تُدخل هذا النوع من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال التشغيل والصيانة في بُنيّتها التحتية التقنية.

يأتي هذا الإنجاز في إطار الرؤية الاستراتيجية التي تتبعها زين لتعزيز البنية التحتية لشبكاتها وتسريع مسيرتها في الابتكار الرقمي، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة وجودة الخدمة، ويُعزز من تجربة العملاء على شبكتها المُصنّفة الأفضل والأسرع على مستوى الكويت، ويواكب مكانتها الريادية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يعمل المساعد الرقمي (FME Mate) – الذي جرى تطويره وتطبيقه بالتعاون مع شريك زين الاستراتيجي هواوي – على المساعدة في تحديد وتحليل أسباب الأعطال بدقة، واقتراح حلول فورية لإصلاحها، وذلك بالاستفادة من أحدث تقنيات النماذج اللغوية الضخمة المستخدمة في قطاع الذكاء الاصطناعي.

وبفضل خاصية التفاعل عبر اللغة الطبيعية، لم يعد مهندسو المواقع بحاجة إلى إدخال أوامر برمجية معقدة، إذ يمكنهم الوصول إلى بيانات الأعطال وخريطة الاتصال بسرعة وسهولة، مما يرفع كفاءة معالجة الأعطال بنسبة تصل لأكثر من 20% في نحو 90% من الحالات، ومن شأن هذا الحل أن يُساهم في تقليص فترة تعطل المواقع بما يُقدّر بأكثر من 2,260 ساعة سنوياً.

في تعليقه على هذا الإنجاز، قال الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في زين الكويت دعيج العود: «إطلاق حلول المساعد الرقمي لمهندسي المواقع اللاسلكية يُجسّد التزامنا الاستراتيجي بتسريع وتيرة التحوّل الرقمي داخل بنيتنا التحتية التقنية، ويُجسّد توظيف أحدث حلول التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة، ويُعد خطوة محورية نحو بناء شبكات أكثر ذكاءً وكفاءةً واعتمادية».

وأضاف: «إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتنا

بنك قطر الوطني: أسعار السلع الأساسية تعكس توقعات بنمو عالمي معتدل في المستقبل

انخفاض نسبة أداء النحاس إلى الذهب، وهو مؤشر يستخدم لتقييم توقعات السوق حول النمو والتضخم ومستوى المخاطرة حيث يظهر هذا الانخفاض حالة من الحذر بين المستثمرين.

في المقابل رأى البنك في العامل الثالث أن استمرار ارتفاع أسعار الذهب يعكس تزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي ورغبة المستثمرين في اللجوء إلى أصول آمنة، وهو أمر لا يدل بالضرورة على تباطؤ التضخم أو زيادة الطلب في السوق.

ويتم تداول الذهب حالياً بالقرب من أعلى مستوياته القياسية - حوالي 3,330 دولار أمريكي للأونصة - مسجلاً زيادة تقترب من 80 بالمئة منذ ذروة أسعار السلع في عام 2022.

من جهة أخرى ظل أداء الفضة، وهي معدن نقدي وصناعي ذو استخدامات رئيسية في التكنولوجيا الخضراء، متأخراً عن الركب حتى الآن ولكن أسعار الفضة بدأت في الارتفاع في الأشهر الأخيرة، ومواكبة الأداء القوي للذهب، مما يشير إلى أن الطلب الصناعي ربما يكون قد وصل إلى أدنى مستوياته.

ولفت التقرير إلى أنه في حال توقعت الأسواق انتعاشاً اقتصادياً واسع النطاق أو تضخماً مرتفعاً، فإن الفضة تميل إلى التفوق بشكل واضح على الذهب من حيث الأداء.



أو ركود، كما أن ثبات أسعار السلع الرئيسية مثل الطاقة والمعادن يساعد في استمرار انخفاض التضخم، رغم تراجع قيمة الدولار الأمريكي وفرض تعريفات جمركية جديدة في الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه يعكس استقرار أسعار السلع الأساسية متانة الطلب العالمي، خاصة في قطاعي البناء والصناعة.

وذكر التقرير في هذا الصدد أن المعادن الأساسية مثل النحاس والألمنيوم والنيكل والقصدير والزنك سجلت مكاسب ملحوظة هذا العام، ما يعكس التفاؤل بنمو قطاعات التكنولوجيا الناشئة في آسيا، ولا سيما في الصين، مع التركيز على صناعات السيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي.

أما العامل الثاني فيمكن في استمرار

مؤشراً أكثر دقة لقياس مدى قوة الطلب العالمي، وتقدير الضغوط التضخمية، إضافة إلى فهم توجهات المستثمرين.

وتظهر حركة أسعار السلع الأساسية الأخيرة، التي تعتبر مؤشراً مباشراً لحالة الاقتصاد، إلى توقعات بنمو اقتصادي معتدل وانخفاض احتمالات التضخم الشديد في المستقبل.

ويعتمد هذا التقييم على عدة عوامل، أبرزها أن أسعار السلع الأساسية لا تزال أقل بكثير من مستوياتها العالية التي سجلتها في مايو 2022، وتتم تداولاتها في نطاق ضيق نسبياً منذ بداية عام 2025.

ويشير الاستقرار الحالي في أسعار السلع الأساسية إلى أن الاقتصاد لا يشهد تسارعاً مفاجئاً في النمو، ولا يتجه نحو تباطؤ حاد

اعتبر بنك قطر الوطني QNB أن أسعار السلع الأساسية تشير إلى اعتدال نمو الاقتصاد العالمي مستقبلاً، رغم استمرار المخاوف من التأثيرات التضخمية المحتملة للسياسات الجمركية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية الحالية.

ورأى البنك في تقريره الأسبوعي أن أداء مزيج السلع الأساسية ينبئ بهبوط ناعم، أي مسار نمو عالمي معتدل مع استمرار تراجع التضخم، وهو سيناريو مطمئن وسط بيئة سياسية مضطربة.

وأوضح التقرير أنه يتم تداول معظم المدخلات الصناعية في نطاق مستقر عند مستويات أقل بكثير من ذروتها في عام 2022، مما يعزز الرأي القائل بأن النمو سيتباطأ وأن الضغوط التضخمية ستظل تحت السيطرة.

وقال التقرير إن الاقتصاد العالمي يتأقلم حالياً مع بيئة تجارية مقيدة بدرجة أكبر، مما يترك الاقتصاديين والمستثمرين في حالة حذر متزايد، رغم الاضطرابات التي شهدتها في النصف الأول من عام 2025 وعدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية الأمريكية.

واعتبر أن الجولات الأولى من الصفقات التجارية الأمريكية لم تكن كافية لتبديد حالة عدم اليقين المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

وأشار إلى أن أسعار السلع الأساسية تظل

رد فعل الأسواق على قمة ترامب وبوتين: لا جديد يذكر واستمرارية الوضع القائم



انتهت القمة المنتظرة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين دون التوصل إلى اتفاق لحل حرب أوكرانيا المستمرة منذ ثلاث سنوات. ورغم أن القمة أعطت إشارات دبلوماسية إيجابية، فإنها لم تحمل أي تفاصيل ملموسة أو خطط واضحة، ما دفع الأسواق إلى تقييم النتائج كـ«استمرارية للوضع القائم».

أسواق الطاقة في دائرة الضوء

أشار المحلل إريك تيل، كبير مسؤولي الاستثمار في «كوميركا»، إلى أن غياب عقوبات اقتصادية جديدة يعد خبراً إيجابياً للأسواق. وأضاف «قد نشهد موجة ارتداد في قطاع الطاقة، خصوصاً مع بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة، ومع اقتراب موسمية ارتفاع الطلب»، وفق رويترز.

كما أكد أن الذهب والمعادن النفيسة قد تشهد عمليات بيع قصيرة المدى باعتبارها ملاذاً آمناً، لكن أي تراجع قد يمثل فرصة شراء في ظل مخاوف التضخم.

رد فعل المستثمرين: لا جديد جوهرياً

قالت كارول شاليف، كبيرة استراتيجيي السوق في «بي إم أو برايفت ويلث»، إن «الخبر الوحيد هو غياب أي خبر مؤثر»، مشيرة إلى أن الأسواق تركز أكثر على بيانات التضخم وإنفاق المستهلكين واجتماعات البنوك المركزية المقبلة، خصوصاً في جاكسون هول، أكثر من تركيزها على الملف الجيوسياسي.

من جانبه، أوضح يوجين إبيستين من

شولمان من «رننغ بوينت» أن الأسواق تتعامل مع الوضع كأمر اعتيادي «لم يعد النزاع يؤثر بشكل كبير، وكل ما يحدث اليوم يمثل استمرارية، مع احتمالات محدودة للصعود إذا تحققت أي انفراجة».

في المقابل، أشار جيمي كوكس من «هاريس فايننشال» إلى أن غياب أوكرانيا عن طاولة القمة قلل من فرص تحقيق اتفاق، مؤكداً أن مشاركة بوتين بحد ذاتها مهمة، لكنها لا تكفي لإغلاق ملف الحرب.

الأوروبي والتفاوض مع زيلينسكي، وقد نشهد اجتماعاً ثلاثياً خلال 30 يوماً».

ويرى أن الأسواق ستستقبل هذه الخطوات بإيجابية محدودة، مع استبعاد حدوث قفزات كبيرة في مؤشرات الأسهم الأمريكية قبل التوصل إلى اتفاق فعلي.

وضع السوق العالمية.. الاستقرار هو العنوان

مع مرور ثلاث سنوات على الحرب الروسية الأوكرانية، يرى محللون مثل مايكل أشلي

«مونيكوب» أن القمة لم يكن متوقعاً أن تسفر عن خطط ملموسة، بل شكلت خطوة أولى لإظهار استعداد الطرفين لمواصلة المحادثات.

التفاؤل الحذر بإمكانية صفقة لاحقة

قال توم دي غالوما، مدير التداول في «ميشلر فايننشال»، إن ما جرى قد يكون بمثابة تمهيد لاتفاق أوسع، مضيفاً «أعتقد أن ترامب سيحتاج لنقل ما جرى إلى الاتحاد

المستهلك الأمريكي يقاوم التضخم.. قفزة في المبيعات تخفي مخاطر الركود



ارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ في يوليو، بدعم من الطلب القوي على السيارات والعروض الترويجية التي قدمتها شركتا أمازون وولمارت، غير أن ضعف سوق العمل وارتفاع أسعار السلع قد يحدان من نمو إنفاق المستهلكين في الربع الثالث.

بدد الارتفاع في الشهر الماضي، إلى جانب المراجعة التصاعدية لبيانات يونيو حزيران، بعض المخاوف من تباطؤ النشاط الاقتصادي بعد ضعف نمو الوظائف خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

ارتفاع توقعات التضخم

كما أن تقرير وزارة التجارة الأمريكية واستطلاع جامعة ميشيغان يوم الجمعة، الذي أظهر ارتفاع توقعات التضخم لدى المستهلكين في أغسطس، قلصا من احتمالية إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على خفض كبير في أسعار الفائدة الشهر المقبل.

قال وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت يوم الخميس إنه يعتقد أن خفض الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية من جانب البنك المركزي الأمريكي ممكن بالنظر إلى ضعف بيانات التوظيف.

لكن بعض الاقتصاديين شككوا في أن يعاود الاحتياطي الفيدرالي دورة التيسير النقدي في سبتمبر أيلول وسط مؤشرات متزايدة على أن التضخم مرشح للتسارع مع تمرير الشركات لتكاليف الرسوم الجمركية المرتفعة إلى المستهلكين.

خفض الفائدة في سبتمبر

وقال كونراد ديكوندروس، المستشار الاقتصادي الأول في شركة Brean Capital: «لا يوجد أي أساس بياناتي يدعم خفض الفائدة في سبتمبر».

قالت وزارة التجارة «مكتب الإحصاء السكاني» إن مبيعات التجزئة ارتفعت 0.5 % في يوليو بعد ارتفاع معدل في يونيو حزيران بلغ 0.9 %، وكان اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم قد توقعوا ارتفاع المبيعات 0.5 % بعد زيادة سابقة 0.6 % في يونيو.

السيارات تقود

وعلى أساس سنوي، ارتفعت المبيعات 3.9 %، حيث قادت السيارات هذا الارتفاع شبه العام في المبيعات، إذ زادت إيرادات وكلاء السيارات 1.6 % بعد ارتفاع 1.4 % في يونيو. وقال محللو جيه. بي. مورغان إن الاندفاع لشراء السيارات الكهربائية قبل انتهاء صلاحية الإعفاءات الضريبية الفيدرالية في 30 سبتمبر أسهم في دفع مبيعات السيارات في يوليو. ارتفعت المبيعات عبر الإنترنت 0.8 % بعد ارتفاع 0.9 % في يونيو، وقدمت أمازون وولمارت عروضاً ترويجية الشهر الماضي لاستقطاب المستهلكين المتأثرين بالتضخم عبر تخفيضات كبيرة، شملت مستلزمات العودة إلى المدارس،

اتساع أثر الرسوم الجمركية التي تدفع المستهلكين لتقليص مشترياتهم غير الضرورية.

ارتفعت توقعات المستهلكين للتضخم على مدى 12 شهراً إلى 4.9 % هذا الشهر، مقارنة بـ 4.5 % في يوليو، وشمل الارتفاع مختلف الانتماءات السياسية.

وعزز تقرير منفصل من وزارة العمل هذه التوقعات، حيث أظهر ارتفاع أسعار الواردات 0.4 % في يوليو مدفوعة بزيادة كبيرة في أسعار السلع الاستهلاكية، وذلك بعد انخفاض 0.1 % في يونيو.

كما ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة باستثناء السيارات 0.4 %. وأشار هذا الارتفاع إلى أن الدول المصدرة لا تخفض أسعارها للتعويض عن أثر الرسوم على الشركات والمستهلكين الأمريكيين، على عكس ما تقوله إدارة ترامب. وقال كارل وينبرغ، كبير الاقتصاديين في High Fre-quency Economics: «المتحمسون للرسوم الجمركية في إدارة ترامب توقعوا أن أسعار الواردات ستخفّض بعد فرض الرسوم لأن المصدّرين سيخفضون أسعارهم للحفاظ على مبيعاتهم وحصصهم السوقية، لكننا لا نرى ذلك يحدث».

الرسوم الجمركية تضغط على النشاط الصناعي أظهر تقرير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي أن الإنتاج الصناعي توقف عن النمو في يوليو، وقالت فيرونیکا كلارك، الخبيرة الاقتصادية في Citigroup: «نتوقع استمرار هذا الاتجاه خلال الأشهر المقبلة مع احتمالات تزايد الضعف. الرسوم الجمركية، واضطرابات سلاسل التوريد، وتأخيرات الشحن، ستؤثر سلباً على النشاط الصناعي بشكل عام، وبالطبع قد تستفيد بعض القطاعات الصناعية من الرسوم».

كما مددت أمازون فترة التخفيضات إلى 96 ساعة بدلاً من 48 ساعة تقليدياً، مع عروض قوية شملت الملابس والإلكترونيات.

كما ارتفعت مبيعات متاجر الملابس 0.7 %، وقفزت مبيعات متاجر الأثاث 1.4 %، فيما انتعشت مبيعات متاجر الأدوات الرياضية والآلات الموسيقية والكتب 0.8 %، وهو ما يشير إلى أن الزيادة مرتبطة بارتفاع الأسعار بفعل الرسوم الجمركية أكثر من كونها زيادة في الكميات.

مستهلك صامد

ارتفعت مبيعات التجزئة باستثناء السيارات والبنزين ومواد البناء وخدمات الطعام 0.5 % بعد زيادة معدلة بلغت 0.8 % في يونيو، وهذه المبيعات الأساسية تتوافق بشكل أكبر مع مكون إنفاق المستهلك في الناتج المحلي الإجمالي، وكانت البيانات السابقة قد أظهرت ارتفاعها 0.5 % في يونيو. وبعد التعديل للتضخم قدر الاقتصاديون أن المبيعات الأساسية ارتفعت 0.3 % في يوليو، وهو ما يمثل بداية جيدة للربع الثالث، لكن المخاطر على إنفاق المستهلكين تتزايد في ظل ضعف سوق العمل وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

أظهر مسح جامعة ميشيغان أن ثقة المستهلك تراجعت في أغسطس، حيث هبط مؤشر ظروف الشراء للسلع المعمرة إلى أدنى مستوى في عام، وسط مخاوف متزايدة بشأن القدرة الشرائية.

الطلب الاستهلاكي

وقالت ليديا بوسور، كبيرة الاقتصاديين في EY-Parthenon: «المعطيات الأساسية تتراجع بوضوح. وفي الأشهر المقبلة، من المتوقع أن يشدّ الضغط على الطلب الاستهلاكي، مع

عضوة بالاحتياطي الفيدرالي: خفضان لأسعار الفائدة أمر مناسب خلال 2025

وتابعت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو «ما لا أريده هو القلق الشديد من ارتفاع التضخم مجدداً، أو الإصرار على انتظار الوضوح وعدم دعم سوق العمل».

وكانت دالي قد استبعدت في مقابلة صحفية يوم الجمعة الحاجة إلى خفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس خلال اجتماع الفيدرالي المقرر في سبتمبر أيلول 2025، معتبرة أن مثل هذه الخطوة قد ترسل إشارة غير مبررة بشأن ضعف سوق العمل في الولايات المتحدة.

وقالت دالي، في مقابلة مع وول ستريت جورنال، إن خفض الفائدة بهذا الحجم يوحى بوجود حالة استعجال «لا أشعر بها» في ضوء قوة سوق العمل الحالية، مضيفة: «لا أرى أننا بحاجة إلى اللحاق بالركب بهذه السرعة».



كشفت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو، ماري دالي، في مقابلة عقب تقارير اقتصادية أظهرت مبيعات تجزئة أقوى من المتوقع وارتفاعاً غير متوقع في أسعار الجملة الشهر الماضي، إلى أنها لا تزال متمسكة بموقفها بشأن البدء في تخفيف السياسة النقدية في أقرب وقت ممكن الشهر المقبل. وقالت دالي في مقابلة مع ماريا بارتيرومو، مراسلة فوكس بيزنس، بُثت في وقت متأخر من يوم الجمعة، إن ضعف سوق العمل وتباطؤ الاقتصاد، مع استمرار التضخم فوق هدف الاحتياطي الفيدرالي، «يستدعيان إجراء تخفيضين لأسعار الفائدة في وقت ما من هذا العام».

وأضافت «بالطبع، سننتظر البيانات، وربما تكون أقل، وربما أكثر، ولكن في النهاية أعتقد أن خفض سعر الفائدة مرتين يبقى توقعاً جيداً».

«وول ستريت» تواجه معضلة التحوط مع تضخم التقييمات



التقييم المفرط يدفع المستثمرين للتوجه نحو الأسهم غير الأمريكية

استهلاكياً معتدلاً، لكنهم قلّصوا رهاناتهم على تخفيضات وشبكة لأسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي عندما قفزت أسعار الجملة في اليوم التالي. ارتفعت العوائد وانخفضت الأسهم مجدداً يوم الجمعة، حيث طمست البيانات التي أظهرت ضعف ثقة المستهلك قفزة كبيرة في مبيعات المتاجر.

أبقت هذه التقلبات على تيار خفي من الحذر قائماً، وغدّت النقاش حول مقدار الحماية التي يجب الحفاظ عليها. ارتفع مقياس التكلفة النسبية للحماية من الانهيار، وهو مقياس في مؤشر «إس أند بي 500»، بشكل ملحوظ. في الوقت نفسه، شهدت صناديق الاستثمار المتداولة ذات الرافعة المالية والتوجهات السعودية -وهي أداة مفضلة للمضاربين- تدفقات خارجية بلغت نحو 9 مليارات دولار خلال الشهر الماضي، وفقاً لبيانات جمعتها بلومبرغ.

أدى ارتفاع أسعار الأسهم خلال الصيف إلى ارتفاع تقييمات مؤشر «إس أند بي» إلى ما يزيد عن 22 ضعفاً للأرباح المتوقعة، وهو ما يفوق بكثير متوسط 10 سنوات البالغ حوالي 18 ضعفاً. ومع ذلك، فإن أي دافع للتحوط يجب أن يُعزى إلى سهولة تعامل الأسواق مع الصدمات في السنوات الأخيرة. حتى الآن، استوعب المستثمرون سنوات من ارتفاع أسعار الفائدة، والخلافات التجارية، والسياسات المتقلبة بسهولة مدهشة. بالنسبة لمخصصي الأسهم مثل ثوفت وميلسون، يكمن التحدي في تحديد مقدار احترام هذه المرونة، ومقدار التأمين ضد لحظة انهيارها.

لا يستجيب الجميع بمزيد من الصفقات أو المزيد من التحوطات. لم تُجر جولي بيل، مديرة المحفظة وكبيرة استراتيجيي الاستثمار في «كاين أندرسون رودنيك»، أي تغيير على محفظتها الاستثمارية المكونة من 28 سهماً هذا الربع. فهي تتجنب المشتقات وتعتمد بدلاً من ذلك على ما تسميه «الفائزين ذوي الدماء الزرقاء» لتجاوز نوبات التقلب. قالت بيل إن المستثمرين لا يطيقون أي شيء أقل يقيناً، مما يجعل السوق عرضةً لتراجعات حادة عند تغير المعنويات. وأضافت، واصفةً سوقاً تهيمن عليها تجارة الذكاء الاصطناعي، حيث يزدحم المستثمرون في سوق رابحة بلا شك: «الخوف من تفويت الفرص ليس كالنشوة. هذا يعني أنه عند مواجهة فترة حرجة، يهرع الجميع إلى المخارج بسرعة».

مستعدون للسعي وراء العوائد لكنهم غير مستعدين للتخلي عن الحماية. حتى في ظل هذا الهدوء غير المتوقع، تشك «وول ستريت» في أن أسس الانتعاش قد تكون عرضةً للاختبار.

الرهان على خفض أسعار الفائدة مرة أخرى، كافأ هذا الأسبوع المتفائلين. ظلت الرهانات على خفض أسعار الفائدة في سبتمبر مرتفعة، وواصل مؤشر «إس أند بي 500» ارتفاعه الصيفي، وظلت عمليات جمع الأموال من الشركات نشطة. وارتفعت عملة بيتكوين إلى مستويات قياسية. وجذبت صناديق الأسهم العالمية 26 مليار دولار، بقيادة الشركات الأمريكية الكبرى، بينما أضافت صناديق السندات 26 مليار دولار. وانخفض مؤشر «MOVE» لتقلبات السندات إلى أدنى مستوى له منذ عام 2022، وحوم مؤشر «VIX» بالقرب من أدنى مستوياته منذ بداية العام.

يقوم غاريت ميلسون، استراتيجي المحافظ الاستثمارية في «نانيكسيس إنفستمننت مناجرز سولوشنز» (Natixis Investment Managers Solutions)، بتعديل المخصصات بمعدل ضعفي المعتاد تقريباً -وفي بعض الأسابيع، كل بضعة أيام- لضبط التعرضات بدقة مع ارتفاع الأسواق. ولا تعكس هذه الوتيرة السريعة تقلبات السياسات من إدارة دونالد ترامب فحسب، بل تعكس أيضاً سرعة التقلبات في سريديات السوق.

قال ميلسون إن «الاتجاه السائد هو أن تستمر الأمور في التهدئة، وفي النهاية يصبح الإجماع متفائلاً بعض الشيء». خفض فريقه مخاطر الائتمان، وعزز استثماراته في سندات الخزنة، وأبقى على زيادة طفيفة في استثمارات التكنولوجيا، التي يرى أنها لا تزال تستفيد من طفرة الذكاء الاصطناعي. ويرى مجالاً لتراجع يتراوح بين 5 % و 6 % مع ازدياد حماس المستثمرين، لكنه يشكك في احتمال حدوث تباطؤ اقتصادي كبير وشيك. وقال إن سندات الخزنة تظل وسيلة تحوط أكثر موثوقية من الذهب أو السلع الأساسية، والتي قد تتلاشى في حالة تباطؤ اقتصادي طويل الأمد.

ضعف ثقة المستهلك الأمريكي

تم اختبار هذا التوازن بين السعي وراء المكاسب والحذر من الانعكاسات مراراً وتكراراً خلال الأسبوع الماضي. احتفل المتفائلون يوم الأربعاء بعد أن أظهر تقرير تضخماً

ناثان ثوفت ليس من المتشائمين بشأن السوق. فلا يزال فريقه في شركة «مانولايف لإدارة الاستثمارات» (Manu- life Investment Management)، التي تُشرف على 160 مليار دولار، يُحافظ على زيادة متواضعة في وزن الأسهم. ولكن مع قفزة الأسواق الأمريكية من مستوى قياسي إلى آخر، دأب ثوفت على تقليص استثماراته في الأسهم الراجعة، وشراء السندات، وإضافة طبقة من الحماية من خلال خيارات أطول أجلاً.

قال ثوفت، الذي يشغل منصب كبير مسؤولي الاستثمار في حلول الأصول المتعددة في الشركة التي تتخذ من بوسطن مقراً لها: «أصبحت الأسواق مُفرطة في الرضا عن الذات». على مدار الأشهر التسعة الماضية، قلل فريقه بشكل مطرد من تعرضه للائتمان ذي العائد المرتفع، وتحول نحو الأسهم غير الأمريكية، وأعاد توزيع رأس المال في استثمارات أكثر أماناً.

“لقد شهدنا انتعاشاً هائلاً منذ أدنى مستوياته في أبريل بسبب الرسوم الجمركية، مع تراجعات محدودة. التقييمات مُفرطة في العديد من الأسواق. لقد انخفضت مؤشرات المخاطر إلى أدنى مستوياتها لهذا العام»، بحسب ثوفت.

الفجوة بين التفاؤل والحذر

إنه حساب يواجهه العديد من المستثمرين المحترفين: ما هو مقدار التحوط أمام ارتفاع الأسهم والائتمان الذي تحدى لسنوات توقعات التباطؤ. حافظت حماسة الذكاء الاصطناعي، والأرباح القوية للشركات، والاقتصاد الذي استوعب أعلى أسعار فائدة في عقدين، على حيوية هذا الانتعاش. لكن ضغوط التضخم لم تنحسر تماماً، ولم يُعلن الاحتياطي الفيدرالي انتصاره بعد.

في ظل هذه الفجوة بين التفاؤل والحذر، ظهرت مجموعة من الإشارات الدفاعية في الأسابيع الأخيرة- ميل نحو مزيد من الحماية من الانخفاض في خيارات الأسهم، وتدفقات جديدة إلى النقد ومنتجات الذهب، وتراجع في صناديق المؤشرات المتداولة طويلة الأجل ذات الرافعة المالية. يزداد عدد المتشائمين وسط المستثمرين في قطاع التجزئة وفقاً لأحدث استطلاع أجرته الجمعية الأمريكية للمستثمرين الأفراد، بينما قال 91 % من المشاركين في استطلاع «بنك أوف أمريكا» إن الأسهم الأمريكية مبالغ في قيمتها. بشكل عام، يشير كل ذلك إلى تفاؤل متحوط: مستثمرون

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

